

بنك الشام ش.م.م.س.ع

البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة (غير مدققة)

31 آذار 2018



شهادة محاسب قانوني

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة

الى مساهمي مصرف الشام ش.م.م.س.ع المحترمين

لقد قمنا بمراجعة بيان المركز المالي المرحلي الموحد المختصر كما في 31 آذار 2018 لمصرف الشام ش.م.م.س.ع ("البنك") والشركة التابعة له ("المجموعة")، وكل من بيانات الدخل، والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المرحلية الموحدة المختصرة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

تعد الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 34 "التقارير المالية المرحلية" بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً للقوانين السورية المصرفية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف ووفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج حول هذه المعلومات المالية المرحلية استناداً الى مراجعتنا.

نطاق المراجعة:

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات المراجعة رقم (2410) "مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل مدقق الحسابات المستقل للمنشأة". تتضمن أعمال مراجعة المعلومات المالية المرحلية المختصرة القيام بإجراء استفسارات بشكل أساسي من الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق الإجراءات التحليلية وإجراءات المراجعة الأخرى.

إن نطاق المراجعة أقل بشكل كبير من نطاق التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. وبالتالي فإن المراجعة لا تمكننا من الحصول على تأكيدات بأننا على دراية بكافة الأمور الهامة التي يمكن التعرف عليها من خلال التدقيق، وبالتالي فإننا لا نبدى رأياً تدقيقياً.

الاستنتاج:

استناداً الى مراجعتنا لم يصل الى علمنا أي شيء يجعلنا نعتقد إن البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة المرفقة، والتي تشمل بيان المركز المالي الموحد المرحلي كما في 31 آذار 2018 والبيانات المرحلية للدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية المهمة والإيضاحات التفسيرية الأخرى، لم يتم إعدادها، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمصرف والمعيار المحاسبي الدولي رقم 34 "التقارير المالية المرحلية".

فقرات إيضاحية:

- أن نطاق مراجعتنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى انسجام المصرف مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وبشكل خاص تلك المتعلقة بالبيانات المالية والتعليمات والقرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف.
- تحتفظ المجموعة بقيود وسجلات محاسبية منظمة وأصولية وإن البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة المرفقة متفقة معها ولوصي بالمصادقة عليها.



مصرف الشام ش.م.م.س.ع

بيان المركز المالي الموحد المرحلي
للفترة المنتهية في 31 آذار 2018

31 كانون الأول 2017 (مدققة) ليرة سورية	31 آذار 2018 (غير مدققة) ليرة سورية	الإيضاحات	الموجودات
36,216,903,664	33,679,930,905	3	نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية
55,928,463,624	41,519,074,675	4	إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
-	6,615,000,000	5	حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
35,384,968,219	36,938,284,934	6	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية - بالصافي
1,098,644,340	3,486,714,803	7	صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية
2,380,850,000	2,380,850,000	8	استثمارات عقارية
1,693,854,054	1,733,530,714		موجودات ثابتة - بالصافي
4,016,696	6,685,072		موجودات غير ملموسة
1,361,139	1,361,139	16-2	موجودات ضريبية مؤجلة
744,709,231	834,849,247	9	موجودات أخرى
2,163,455,530	2,163,455,530	10	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
135,617,226,497	129,359,737,019		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية وحقوق الملكية			
46,451,576,800	37,031,806,336	11	إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية
32,409,552,218	28,442,625,973	12	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
4,749,332,334	9,255,774,319	13	تأمينات نقدية
137,394,330	753,970,495	14	ذمم دائنة
240,071,613	252,692,229	15	مخصصات متنوعة
141,535,228	280,594,358	16-1	مخصص ضريبة الدخل
2,875,095,205	3,537,968,664	17	مطلوبات أخرى
87,004,557,728	79,555,432,374		مجموع المطلوبات
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة			
24,896,590,303	25,788,803,785	18	حسابات الاستثمار المطلقة
171,225,534	179,551,976	19	احتياطي مخاطر الاستثمار
40,965,244	44,655,305		احتياطي معدل الأرباح
25,108,781,081	26,013,011,066		مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
112,113,338,809	105,568,443,440		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
حقوق الملكية			
5,000,000,000	5,000,000,000	20	حقوق مساهمي المصرف
33,051,351	33,051,351	21	رأس المال المكتتب به (المدفوع)
2,175,411,384	2,175,411,384	22	احتياطي عام مخاطر التمويل
313,909,216	313,909,216		احتياطي القيمة العادلة للاستثمار
313,909,216	313,909,216		احتياطي قانوني
518,507,215	549,925,246		احتياطي خاص
-	255,974,755		احتياطي معدل الأرباح
14,708,920,881	14,708,920,881		أرباح الفترة
437,394,760	437,394,760		الأرباح المدورة غير المحققة
23,501,104,023	23,788,496,809		الأرباح المتراكمة المحققة
2,783,665	2,796,770		مجموع حقوق الملكية مساهمي المصرف
135,617,226,497	129,359,737,019		حقوق غير المسيطرة
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق غير المسيطرة وحقوق الملكية			

السيد حسام الحلاق
المراقب المصرفي الداخلي

السيد أحمد يوسف اللحام
الرئيس التنفيذي

السيد علي يوسف العوضي
رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (40) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

بيان الدخل الموحد المرحلي للفترة المنتهية في 31 آذار 2018

لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في		
31 آذار 2017	31 آذار 2018	
غير مدققة ليرة سورية	غير مدققة ليرة سورية	الإيضاحات
872,751,517	1,023,140,570	23 إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
392,900,902	76,668,066	24 إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية
(6,618,228)	-	25 المصاريف المحملة على الوعاء الاستثماري المشترك
1,259,034,190	1,099,808,636	إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلق
(75,170,575)	(33,417,562)	احتياطي معدل الأرباح
1,183,863,616	1,066,391,074	إجمالي دخل الاستثمارات بعد تنزيل احتياطي معدل الأرباح
(75,105,817)	(258,770,420)	حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق مع الاحتياطي:
(3,079,980)	(8,150,263)	احتياطي مخاطر الاستثمار
(72,025,837)	(250,620,157)	26 العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار
1,108,757,798	807,620,654	27 حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال
295,346,646	485,065,914	صافي إيرادات خدمات مصرفية
98,924,000	49,474,766	أرباح (خسائر) فروقات العملات الأجنبية (القطع التشغيلي)
-	-	أرباح (خسائر) ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
1,075,589	908,773	إيرادات أخرى
1,504,104,033	1,343,070,107	28 إجمالي الدخل الخاص بالمصرف
(207,897,427)	(219,842,175)	29 نفقات الموظفين
(22,732,531)	(35,360,170)	استهلاكات وإطفاءات
(205,308,691)	(530,320,772)	30 مصاريف أخرى
(150,000,000)	(150,000,000)	مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
(12,500,002)	(12,500,000)	مخصصات متنوعة
(598,438,651)	(948,023,117)	إجمالي المصروفات
905,665,382	395,046,990	الربح/(الخسارة) قبل الضريبة
(266,732,701)	(139,059,130)	16-3 إيراد/(مصروف) ضريبة الدخل
638,932,681	255,987,860	صافي الربح
638,920,335	255,974,755	ويعود إلى
12,346	13,105	مساهمي المصرف
		حقوق غير المسيطرة
12.78	5.12	31 حصة السهم من ربح (خسارة السنة)

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (40) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

مصرف الشام ش.م.م.س.ع
بيان التدفقات النقدية الموحد المرحلي
للفترة المنتهية في 31 آذار 2018

لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار

2017 (غير مدققة) ليرة سورية	2018 (غير مدققة) ليرة سورية	الإيضاحات
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية		
905,665,383	395,046,990	صافي النتيجة قبل الزكاة والضريبة
		تعديلات لبنود غير نقدية:
35,232,533	35,360,170	اهتلاكات وإطفاءات
144,261,922	258,770,420	عائد حسابات الإستثمار المطلقة
150,000,000	150,000,000	مخصص تدني قيم وضم أرصدة الأنشطة التمويلية
-	12,500,000	مخصصات متنوعة
1,235,159,837	851,677,580	صافي الدخل قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		
(15,562,017,860)	(6,615,000,000)	الزيادة (النقص) في الإيداعات لدى المصارف (التي تزيد استحقاقها عن ثلاثة أشهر)
-	6,493,440,869	أرصدة مقيدة السحب*
(113,303,879)	234,615,187	إيداعات لدى المصرف المركزي (احتياطي نقدي الزامي)
(6,761,072,841)	(1,695,487,329)	الزيادة (النقص) في إجمالي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
(192,316,142)	(89,470,040)	الزيادة (النقص) في الموجودات الأخرى
40,000,000	330,000,000	الزيادة (النقص) في ودائع بنوك (تستحق خلال مدة تزيد عن ثلاثة أشهر)
-		ضريبة الدخل المدفوعة
(819,522,342)	4,250,230,070	تأمينات
(103,820,991)	612,891,500	ذمم دائنة
572,646,903	658,068,297	مطلوبات مختلفة
(21,704,247,314)	5,030,966,134	صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية
الاستثمارات في العقارات		
-	-	شراء (بيع) الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية
499,551,899	(2,308,483,998)	شراء (بيع) موجودات ثابتة غير مادية
(2,563,500)	(3,363,178)	شراء (بيع) موجودات ثابتة مادية
(457,936,771)	(74,342,030)	موجودات ثابتة مالية
-	-	
39,051,626	(2,386,189,206)	صافي التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية
التدفقات النقدية الناتجة من (المستعملة في) النشاطات التمويلية		
5,521,589,680	819,179,886	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
71,508,013	29,690,981	حصة مساهمي المصرف من احتياطي معدل الأرباح
(7,742,087,649)	(4,028,200,872)	الحسابات الجارية
(136,171,942)	(191,946,675)	أرباح مدفوعة لأصحاب الودائع الاستثمارية
-	(822,550)	توزيعات أرباح نقدية
(2,285,161,898)	(3,372,099,230)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
382,608	255,104,207	تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
(23,949,974,978)	(472,218,095)	صافي التغير في النقد وما في حكمه خلال الفترة
يضاف		
34,205,452,670	16,150,419,663	النقد وما في حكمه في بداية الفترة
10,255,477,692	15,678,201,568	النقد وما في حكمه في نهاية الفترة
*مجموع مبالغ الأرصدة المجمدة نتيجة العقوبات المفروضة على بنك الشام من قبل الخزانة الأمريكية.		

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (40) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للفترة المنتهية في 31 آذار 2018

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للثلاثة أشهر المنتهية في 2018-03-31

رأس المال المكتتب به (المدفوع)	احتياطي قانوني	احتياطي خاص	احتياطي مخاطر التمويل	احتياطي معدل الأرباح	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	الأرباح المتراكمة غير المحققة	أرباح (خسائر) السنة	أرباح مدورة محققة (الخسائر المتراكمة)	مجموع حقوق مساهمي المصرف	الحصة غير المسيطرة (حقوق غير المسيطرة)	مجموع حق الملكية
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الرصيد في بداية السنة	5,000,000,000	313,909,216	313,909,216	33,051,351	518,507,215	2,175,411,384	14,708,920,881	-	23,501,104,023	2,783,665	23,503,887,688
احتياطي معدل الأرباح	-	-	-	31,418,031	-	-	-	-	31,418,031	-	31,418,031
ربح(خسارة) السنة	-	-	-	-	-	-	255,974,755	-	255,974,755	13,105	255,987,860
الرصيد في 31 آذار 2018	5,000,000,000	313,909,216	313,909,216	33,051,351	549,925,246	2,175,411,384	14,708,920,881	255,974,755	23,788,496,809	2,796,770	23,791,293,579

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للثلاثة أشهر المنتهية في 2017-03-31

رأس المال المكتتب به (المدفوع)	احتياطي قانوني	احتياطي خاص	احتياطي معدل الأرباح	احتياطي مخاطر التمويل	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	الأرباح المتراكمة غير المحققة	أرباح (خسائر) السنة	أرباح مدورة محققة (الخسائر المتراكمة)	مجموع حقوق مساهمي المصرف	حقوق الأقلية	مجموع حق الملكية
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الرصيد في بداية السنة	5,000,000,000	244,917,707	244,917,707	239,028,017	33,051,351	301,981,384	17,815,248,326	-	24,152,345,730	2,734,786	24,155,080,516
احتياطي معدل الأرباح	-	-	-	69,189,759	-	-	-	-	69,189,759	-	69,189,759
ربح(خسارة) السنة	-	-	-	-	-	-	638,920,335	-	638,920,335	12,346	638,932,681
الرصيد في 31 آذار 2017	5,000,000,000	244,917,707	244,917,707	308,217,776	33,051,351	301,981,384	17,815,248,326	638,920,335	24,860,455,825	2,747,132	24,863,202,956

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (40) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

1. معلومات عامة:

إن مصرف الشام ش.م.م.س.ع ("البنك") شركة مساهمة مغفلة عامة سورية، تم الترخيص له بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (66/م و) الصادر بتاريخ 7 أيلول 2006 و القرار 10592/م و بتاريخ 28 تموز 2011 وبموجب السجل التجاري رقم (14809) وبناءً على قرار رقم (104/ل.أ) الصادر من لجنة إدارة مصرف سورية المركزي بتاريخ 10 شباط 2007، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية والقانون رقم 28 لعام 2001 الخاص بإحداث المصارف الخاصة والمشاركة وتعليماته التنفيذية والقانون رقم 23 لعام 2002 وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007، وقانون الشركات رقم 29 لعام 2011 وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف، وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

إن عنوان المركز الرئيسي للمصرف هو في ساحة النجمة، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

تأسس المصرف برأس مال مقداره 5,000,000,000 ليرة سورية موزع على 5,000,000 سهم بقيمة اسمية 1000 ليرة سورية للسهم الواحد. بدأ المصرف بممارسة أنشطته في 27 آب 2007. خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011 تمت الموافقة على تجزئة الاسهم وفق مضمون المادة 91/ البند 3/ من المرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية و ذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. و بناء عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الادارة للقيام بمتابعة اجراءات تجزئة الاسهم امام الجهات المعنية الوصائية. و بتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر القرار رقم 119/ م من هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة الاسمية لسهم البنك لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح اجمالي الأسهم 50 مليون سهم. و قد تم تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011.

يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل الجمهورية وعددها أحد عشر فرعاً (فرعان منها مغلق) والشركة التابعة له شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية

اسم الشركة	جنسية الشركة	نسبة الملكية فيها	طبيعة النشاط
شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية	سورية	99%	الوساطة في الأوراق المالية لحساب الشركة وحساب الغير وإدارة الاستثمار وإدارة الإصدارات الأولية دون التعهد بالتغطية.

تم أدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 25-5-2014
المصرف يقوم على وجه الخصوص مباشرة الأنشطة التالية:

1. فتح حسابات الجارية.
2. فتح حسابات الاستثمار المطلقة وخطها مع أموال المصرف والأموال التي له حرية التصرف المطلق بها واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من معاملات.
3. فتح حسابات الاستثمار المقيدة خارج الميزانية واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من معاملات.
4. إدارة حسابات الاستثمار بصيغتي المضاربة أو الوكالة بالاستثمار.
5. التمويل والإجارة والاستثمار المباشر من خلال إقامة المشروعات والمنتجة وتأسيس الشركات، والاستثمار المالي من خلال شراء الأوراق المالية.
6. تقديم الخدمات المصرفية التي تجيزها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف.
7. تقديم القروض الحسنة من الأموال الخاصة للمصرف أو الأموال التي له حرية التصرف المطلق بها، بصورة منفردة أو من خلال إنشاء الصناديق
8. أي أعمال مصرفية أخرى تجيزها القوانين والأنظمة النافذة وتوافق عليها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف.

تم إقرار البيانات المالية الموحدة المرحلية من قبل مجلس إدارة المصرف بتاريخ 04-05-2018. إن القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة لا تتضمن كافة المعلومات والإيضاحات المطلوبة للبيانات المالية السنوية ، ويجب أن تقرأ مع التقرير السنوي للبنك كما في 31-12-2017 كما أن نتائج أعمال المصرف لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2018 لا تمثل بالضرورة مؤشراً على النتائج المتوقعة للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2018.

1- معلومات عامة (تتمة):

هيئة الرقابة الشرعية :

يخضع نشاط المصرف لإشراف هيئة رقابة شرعية مكونة من ثلاثة أعضاء (هم السادة: فضيلة الدكتور أحمد حسن رئيساً للهيئة وعضواً تنفيذياً فيها، وفضيلة الأستاذ عبد السلام مجده نائباً للرئيس، فضيلة الدكتور محمد توفيق رمضان عضواً) ، تم تعيين الدكتور أحمد حسن والأستاذ عبد السلام مجده من قبل الجمعية العمومية و بناء على موافقة مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم 64 /م ن تاريخ 2017/05/21 ،
وحيث أن الدكتور عبد الباري مشعل تعذر عليه مباشرة أعمال الهيئة ، تم ترشيح الدكتور محمد توفيق رمضان ليشغل مكانه ويكمل مدة ولايته ووافق مجلس النقد والتسليف على ذلك بالقرار رقم 97 تاريخ 2017/07/19 . لا يجوز عزل أي منهم إلا بقرار من الجمعية العمومية وإعلام مصرف سورية المركزي بذلك.
وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراقبة أعمال البنك وأنشطته للتأكد من التزام الإدارة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون القرارات والفتاوى الصادرة عنها ملزمة للمصرف.

2- السياسات المحاسبية :

أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية الموحدة المرحلية للمصرف وشركاته التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في الجوانب التي لم تغطيها الهيئة ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات مجلس النقد والتسليف بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
تم إعداد البيانات المالية الموحدة المرحلية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات / المطلوبات المالية للمتاجرة والموجودات / المطلوبات المالية المتاحة للبيع والاستثمارات العقارية والموجودات المتاحة للبيع الأجل التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية.
إن الليرة السورية هي عملة إظهار البيانات المالية الموحدة.
يُراعى في العرض والإفصاح الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المُنطة.

أسس توحيد البيانات المالية

تتضمن البيانات المالية الموحدة (سواء المُمولة من حسابات الاستثمار المُنطة أو من أموال المصرف الذاتية) البيانات المالية لمصرف الشام ش.م.م.س.ع والشركة التابعة له، شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولة والخاضعة لسيطرته. وتتحقق السيطرة عندما يكون للمصرف القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين المصرف والشركة التابعة عند التوحيد.
إن حصة المصرف في رأسمال الشركة التابعة هي كما يلي :

حصة المصرف من رأس مال الشركة التابعة	نسبة المساهمة	الشركات التابعة
31 آذار 2018	31 كانون الأول 2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
247,500,000	247,500,000	شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولة
247,500,000	247,500,000	99%

يتم إعداد البيانات المالية للشركة التابعة لنفس السنة المالية للمصرف باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف، وإذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في المصرف فيتم إجراء التعديلات اللازمة على البيانات المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف.
يتم توحيد الشركة التابعة بشكل كامل منذ التاريخ الذي يجري فيه فعلياً تحقق سيطرة المصرف على الشركة التابعة.
يتم تضمين عمليات الشركة التابعة في قائمة الدخل الموحدة منذ تاريخ التملك أو حتى تاريخ البيع حسب ما يكون ذلك ملائماً. (ووفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف 501/م ن/ ب4 تاريخ 2009/05/10) وتعديلاته.
تمثل حقوق غير المسيطرة (الجهة غير المسيطرة) ذلك الجزء غير المملوك بطريقة مباشرة من قبل المصرف في أرباح أو خسائر وصافي الأصول (حقوق الملكية) في الشركة التابعة، ويتم إدراجها بشكل منفصل ضمن قائمة الدخل الموحدة وضمن حقوق الملكية في بند منفصل عن حقوق مساهمي المصرف (الأُم).
يتم الاعتراف بالفرق الموجب بين تكلفة شراء الشركة التابعة والقيمة العادلة لحصة المصرف من صافي أصول الشركة المشتراة كشهرة، ويتم الاعتراف بالفرق السالب (خصم شراء) مباشرة في قائمة الدخل للسنة التي تمت بها عملية الشراء.
في حال إعداد بيانات مالية منفصلة للمصرف كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركة التابعة بالتكلفة.

2- السياسات المحاسبية (تتمة):

التغييرات في السياسات المحاسبية:

التفسيرات والمعايير الجديدة والمعدلة

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة السابقة. قام البنك بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتفسيرات لجنة تفسير المعايير الدولية (IFRIC) الجديدة والمعدلة التالية التي أصبحت نافذة ابتداء من 1 كانون الثاني 2018. إن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات الجديدة ليس له أي تأثير على المركز المالي للبنك أو أدائه المالي:

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 19 خطط المنافع المحددة: مساهمات الموظفين
- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2010 إلى 2012):
هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق ابتداء من 1 تموز 2014 ولا يتوقع أن يكون لها أثر جوهري على البنك وتتضمن:
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 2 - الدفع على أساس الأسهم
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 - اندماج الأعمال
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 8 - قطاعات الأعمال
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 16 - الممتلكات والآلات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 - الأصول غير الملموسة
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 24 - إفصاحات الأطراف ذات العلاقة
- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2011 إلى 2013):
هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق ابتداء من 1 تموز 2014 ولا يتوقع أن يكون لها أثر جوهري على البنك وتتضمن:
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 - اندماج الأعمال
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 13 - قياس القيمة العادلة
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 40 - الاستثمارات العقارية
- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2012 إلى 2014):
هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2016. وتتضمن:
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 5: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات غير المستمرة
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 7: الأدوات المالية: الإفصاحات
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 19: منافع الموظفين
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 34: التقارير المالية المرحلية
- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2014 إلى 2016):
لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي أثر جوهري على البنك.
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 1: تبني المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى.
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 12: الإفصاح عن الملكية في المنشآت الأخرى.
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 28: الاستثمارات في المنشآت الزميلة و المشاريع المشتركة.
- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2015 إلى 2017):
تعتبر هذه التحسينات نافذة التطبيق للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2019. وتتضمن:
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 3: اندماج الأعمال.
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 11: الاستثمارات ذات الترتيبات المشتركة.
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 12: ضريبة الدخل.
- المعايير والتعديلات على المعايير التي تعتبر نافذة التطبيق اعتباراً من 1 كانون الثاني 2017 أو بعد:
 - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12 - "ضريبة الدخل".
 - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 - "قائمة التدفقات النقدية" المبادرة بالإفصاح.

2- السياسات المحاسبية (تتمة):

المعايير والتعديلات على المعايير التي تعتبر نافذة التطبيق اعتباراً من 1 كانون الثاني 2018 أو بعد:

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 – "الأدوات المالية"

في تموز 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) النسخة النهائية من معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 الأدوات المالية ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الأدوات المالية - الاعتراف والقياس وكل الإصدارات السابقة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9. يجمع معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 كافة الجوانب الثلاثة لمشروع محاسبة الأدوات المالية: التصنيف والقياس، وتدني القيمة ومحاسبة التحوط. إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 نافذ للتطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ بعد 1 كانون الثاني 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر له. باستثناء محاسبة التحوط، يجب تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي، إلا أن عرض معلومات المقارنة ليس إلزامياً. بالنسبة لمحاسبة التحوط، يتم تطبيق متطلبات المعيار على أساس مستقبلي، مع بعض الاستثناءات المحددة.

سيتم تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 فقط في البنود التي لم تغطه معايير المحاسبة و المراجعة و الضوابط للمؤسسات الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات الإسلامية و المراجعة للمؤسسات الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات الإسلامية و بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية .

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 15 – "الإيرادات من العقود مع الزبائن"

تم إصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم 15 في أيار 2014 الذي أسس لنموذج من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع الزبائن. وفقاً للمعيار يتم الاعتراف بالإيراد ليعكس المبلغ الذي يتوقع البنك أن يكون له حق فيه مقابل السلع أو الخدمات المقدمة للزبائن. إن معيار الإيرادات الجديد سيحل محل جميع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية الحالية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات. يتوجب تطبيق المعيار بأثر رجعي كامل أو معدل للسنوات المالية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 كانون الثاني 2018. يسمح بالتطبيق المبكر.

- التعديلات على معيار التقرير المالي رقم 2 – "الدفع على أساس الأسهم" توضيح وقياس عمليات الدفع

القائمة على المشاركة:

عند تطبيق هذه التعديلات فإنه يتوجب على المنشآت اعتماد هذه التعديلات بدون أثر رجعي. وتعتبر نافذة التطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018، كما يسمح بالاعتماد المبكر لهذه التعديلات.

وتهدف التعديلات إلى إلغاء أثر التفاوت في التطبيق رغم أنها ضيقة النطاق وتتناول مجالات محددة في التصنيف والقياس، حيث ركزت هذه التعديلات على ثلاث جوانب: آثار شروط الاستحقاق على قياس عمليات الدفع النقدية للمعاملات بالأسهم، تصنيف معاملة الدفع بالأسهم مع خواص التصفية الصافية للضرائب المقطوعة، أثر المحاسبة في تغير بنود وشروط الدفع على أساس الأسهم وتغيير تصنيفها من تسويات نقدية إلى بنود حقوق ملكية.

- تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم 9 – "الأدوات المالية" مع معيار التقرير المالي الدولي رقم 4

– "عقود التأمين" – تعديلات على معيار التقرير المالي الدولي رقم 4.

تتناول هذه التعديلات الاعتبارات الناشئة بسبب تطبيق معيار التقارير المالية الجديد رقم 9 وذلك قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 17 الخاص بعقود التأمين، والذي يستبدل معيار التقرير المالي رقم 4. وتقدم هذه التعديلات خيارين للشركات المصدرة لعقود التأمين: إعفاء مؤقت من تطبيق المعيار 9، ومدخل التغطية.

عند اعتماد مدخل التغطية فإنه يتطلب من المنشأة استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي رقم 9 مع المعيار الدولي رقم 4.

أما عند اعتماد الإعفاء المؤقت فعلى المنشأة تقديم إفصاح كافٍ مطلوب في نواح أخرى من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

يعتبر هذا التطبيق نافذاً للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018.

2- السياسات المحاسبية (تتمة):

المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وغير نافذة التطبيق:
فيما يلي المعايير والتفسيرات الجديدة أو المعدلة وغير نافذة التطبيق للفترة المنتهية في 31 آذار 2018:

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 - "عقود الإيجار"

ويهتم بتوضيح طرق الاعتراف والقياس والعرض والافصاح لعقود الإيجار - حل محل المعيار المحاسبي الدولي 17، حيث أن نمط الاعتراف بمصروف الأجر سوف يتسارع بالمقارنة مع المطبق حالياً، ويعتبر واجب التطبيق من السنوات المالية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 كانون الثاني 2019.

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 17 - "عقود التأمين"

يتم تطبيق هذا المعيار الدولي على جميع أنواع عقود التأمين وبغض النظر عن طبيعة المنشأة المصدرة لهذه العقود، ومع تأمين محدد وأدوات مالية مع ميزات المشاركة التقديرية. ويهدف هذا المعيار بشكل رئيسي إلى تأمين نموذج محاسبي لعقود التأمين على نحو أكثر فائدة وثبات للمؤمن عليهم، وعلى خلاف متطلبات معيار التقرير المالي 4 والتي تقوم على جدولة الممارسات المحاسبية المحلية السابقة، فإن المعيار 17 يقدم نموذجاً شاملاً لعقود التأمين، والذي يغطي كل النواحي المحاسبية ذات الصلة.

ويعتبر هذا المعيار ساري المفعول للفترات التقرير المالي التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2021، ويطلب فيه معلومات مقارنة كما يسمح بالتطبيق المبكر في حال كانت المنشأة قد طبقت مسبقاً أو ستقوم بتطبيق معايير التقارير المالية رقم 15 ورقم 9 في نفس تاريخ تطبيق هذا المعيار.

المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

- معيار المحاسبة المالي رقم 30 اضمحلال الموجودات و الخسائر الانتمائية :

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم "30" في شهر تشرين الثاني 2017 والمتعلق بالاضمحلال والخسائر الانتمائية والارتباطات المثقلة بالأعباء. يعتبر تطبيق هذا المعيار إلزامياً من الفترات المالية المبتدئة في أو بعد 1 كانون الثاني 2020، مع السماح بالتطبيق المبكر. علماً أنه تقرر التطبيق المبكر للمعيار بتاريخ 1 كانون الثاني 2019 استناداً إلى قرار مجلس المحاسبة والتدقيق بجلسته رقم 1 لعام 2018.

التغييرات في التقديرات المحاسبية:

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من إدارة المجموعة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الموجودات والمطلوبات المالية في البيانات المالية الموحدة بالإضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة أن تطرأ. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغييرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن بيان الدخل الموحد.

إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأحداث غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية الموحدة والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي إلى تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية الموحدة خلال السنة هي كما يلي:

القيمة العادلة للأدوات المالية

في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ بيان المركز المالي الموحد عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات المالية، يتم تقدير القيمة العادلة عبر طرق تقييم مختلفة والتي تتضمن استخدام نماذج التسعير حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق. في حال تعذر ذلك فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب التقدير والاجتهاد.

تدني قيمة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية

تقوم المجموعة بمراجعة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية بشكل دوري لتقدير كفاية المخصصات المسجلة في بيان الدخل الموحد بناء على تقديرات الإدارة لمبالغ وفترات التدفقات النقدية المستقبلية. وعند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية تقوم المجموعة بالاجتهادات حول وضع العميل المالي وصافي قيمة الضمانة المتوقع تحقيقها. إن هذه التقديرات مبنية بشكل رئيسي على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغييرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

2- السياسات المحاسبية (تتمة):

بالإضافة إلى المخصص الناتج عن تقييم ذمم الأنشطة التمويلية بشكل منفرد، تقوم المجموعة بتشكيل مخصص لانخفاض القيمة بشكل جماعي، وذلك بتجميع ذمم الأنشطة التمويلية ذات السمات المتشابهة لمخاطر الائتمان وتقييمها بشكل جماعي لانخفاض القيمة.

الموجودات الضريبية المؤجلة

يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة عن الخسائر أو المصاريف غير الخاضعة للضريبة والمتوقع الاستفادة منها عند تحقق الربح الضريبي. يتطلب الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة تقديرات من الإدارة مبنية على فترة ومبالغ الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة بالإضافة إلى الخطط الضريبية المستقبلية.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بتقدير مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم التيقن المستقبلية فإن إدارة المجموعة متأكدة من أن المجموعة لديها الموارد الكافية لتساعدها على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. بناء عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة على أساس مبدأ الاستمرارية.

الكسب أو الصرف المخالف للشرعية الإسلامية:

يقوم البنك بتسجيل الإيرادات والمكاسب المخالفة للشرعية الإسلامية في حساب خاص (يسمى صندوق المخالفات الشرعية) يظهر في بيان المركز المالي الموحدة ضمن الذمم الدائنة ويتم الصرف منه على أوجه الخير بعد أخذ موافقة الهيئة الشرعية. وخلال الثلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2018 تم ترحيل (813,131) ل.س إلى صندوق المخالفات الشرعية بناء على قرارات الهيئة الشرعية مقارنة مع ترحيل مبالغ مقدارها (1,003,639) ل.س خلال عام 2017. وهذه المبالغ ناتجة عن :

البيان	31 آذار 2018 ليرة سورية	31 كانون الأول 2017 ليرة سورية
فوائد من البنوك	813,131	-
تجنب أرباح معاملات غير شرعية	-	999,839
زيادة بالصندوق	-	3,800
إجمالي إيرادات صندوق المخالفات الشرعية	813,131	1,003,639
رصيد صندوق المخالفات الشرعية	-	-

وكانت حركة صندوق المخالفات الشرعية كما يلي:

البيان	31 آذار 2018 ليرة سورية	31 كانون الأول 2017 ليرة سورية
رصيد صندوق المخالفات الشرعية في بداية الفترة	-	-
الزيادة خلال العام	813,131	1,003,639
الاستخدامات خلال العام	(813,131)	(1,003,639)
رصيد صندوق المخالفات الشرعية في نهاية الفترة	-	-

وبموجب موافقة هيئة الرقابة الشرعية يصرف هذا الصندوق في نهاية كل عام إلى عدد من الجمعيات الخيرية.

أسس توزيع الأرباح فيما بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المعلقة:

يتم تقسيم الإيرادات إلى إيرادات ناجمة عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية وإيرادات ناجمة عن عمليات البنك، حيث أن الإيرادات الناجمة عن عمليات البنك أو عن أرباح المتاجرة بالعملة تكون كافة من حق البنك، ولا توزع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق لكونها ناتجة عن الخدمات التي يقدمها البنك ولا علاقة لها باستثمار أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (مضاربة).

2- السياسات المحاسبية (تتمة):

يتم فصل الإيرادات المتأتية من الاستثمار، بكل عملة على حدة، إلى إيرادات متأتية من استثمارات ممولة كلياً من رأس المال (الاستثمارات الذاتية) واستثمارات ممولة بشكل مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق). توزع الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط إما نسبة وتناسب على كل من متوسط حقوق المساهمين الخاضع للاستثمار أو ما يدخل في حكمها ومتوسط الحسابات وذلك لاستخراج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (عقود المضاربة) من الإيرادات حسب طريقة النمر أو حسب عقد الوكالة المبرم مع أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (عقود الوكالة) وذلك وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم /834/ م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

يتضمن متوسط حقوق المساهمين رأس المال مطروحاً منه الاموال التي استخدمها البنك في شراء الموجودات الثابتة: الاستثمارات الذاتية التي تمثل مساهمته في رؤوس أموال الشركات، تنفيذ المشاريع الخاصة بالبنك (مشاريع تحت التنفيذ)، والاستثمارات العقارية.

يحتسب المبلغ المستثمر والذي يمثل المتوسط المرجح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق بناء على الشرائح التالية:

<u>2017</u>	<u>2018</u>	
30%	30%	حساب التوفير
85%	85%	وديع العطاء
90%	90%	وديعة الأمان
55%	55%	حساب لأجل (وديعة) لمدة شهر
75%	75%	حساب لأجل (وديعة) لمدة ثلاثة أشهر
80%	80%	حساب لأجل (وديعة) لمدة ستة أشهر
85%	85%	حساب لأجل (وديعة) لمدة اثنا عشر شهراً
90%	90%	حساب لأجل (وديعة) لمدة أربعة وعشرين شهراً

إن أرباح الحسابات الجارية تدخل ضمن حصة حقوق المساهمين مقابل ضمانهم لها . يكون الربح القابل للتوزيع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق هو صافي مبلغ الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط (إجمالي الإيرادات بعد طرح النفقات التي وافقت هيئة الرقابة الشرعية على تحميلها على وعاء المضاربة كون هذه النفقات غير واجبة على المضارب) بعد طرح حصة مشاركة رأس المال ومبلغ المضاربة العائد للبنك واحتياطي مخاطر الاستثمار.

في حال أظهرت نتائج إيرادات الاستثمار خسائر سيتحمل كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق هذه الخسارة بنسبة مساهمتهم وفق الشرائح أعلاه إلا في حال تعدي البنك و/أو تقصيره و/أو مخالفته شروط العقد فإنه يتحمل الخسائر الناجمة عن هذا التعدي أو التقصير أو المخالفة.

يتم التنضيض بشكل شهري أما توزيع الأرباح فيتم عند تاريخ استحقاق الوديعة حتى نهاية الشهر السابق للاستحقاق أما الأيام المتبقية خلال شهر الاستحقاق فيتم توزيع ربحها عند نهاية الشهر. يقصد بالتنضيض احتساب وتحديد الربح.

لم يقر البنك بتحميل وعاء المضاربة بأية أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم البيوع المؤجلة و أرصدة التمويلات. الوكالات الاستثمارية (وديعة فرصة وغيرها): بموجبها ينيب صاحب الحساب الاستثماري (الموكل) البنك (الوكيل) لتنمية مبلغ الاستثمار بأجرة أو بغير أجرة إذ تدخل مبالغ الوكالة الاستثمارية بالعملة المحلية/الأجنبية في عملية الاستثمار بصفقة واحدة أو صفقات متعددة وبنسبة 100% من المبلغ المستثمر، وتحدد أرباح الوكالات الاستثمارية حسب عقد الوكالة المبرم مع أصحاب حسابات الاستثمار المطلق ، دون أن يشكل هذا الربح المتوقع التزاماً على المصرف، في نهاية الفترة الاستثمارية يستحق صاحب الحساب الاستثماري (الموكل) أرباحاً حسب المتحقق الفعلي للاستثمار، مع إمكانية قيام المصرف بالتبرع لأصحاب حسابات الاستثمار، ويستحق وكيل الاستثمار (البنك) أجرة قيامه بأعمال الوكالة بالاستثمار ، وكل الزيادة على الربح المتوقع كحافز له على حسن الأداء . وفي حال أظهرت نتائج الاستثمار تحقيق خسائر فيتحمل أصحاب حسابات الاستثمار وحدهم هذه الخسارة ، ولا يضمن وكيل الاستثمار (البنك) إلا في حال التعدي و/أو التقصير و/أو مخالفة شروط الوكالة وقبورها، فيضمن وفق مقررته المعايير الشرعية .

2- السياسات المحاسبية (تتمة):

بلغ متوسط العائد السنوي على المبلغ الخاضع للاستثمار لحسابات الاستثمار المطلق خلال السنة كما يلي:

31 كانون الأول 2017			31 آذار 2018			
يورو	دولار	سوري	يورو	دولار	سوري	متوسط العائد على المبلغ الخاضع للاستثمار
0.47%	1.27%	5.91%	0.43%	1.71%	5.84%	

بلغ متوسط العائد الفعلي على المبلغ الخاضع للاستثمار في حال كانت نسبة المشاركة 100% لحسابات الاستثمار المطلق:

31 كانون الأول 2017			31 آذار 2018			
يورو	دولار	سوري	يورو	دولار	سوري	متوسط العائد على المبلغ الخاضع للاستثمار
1.03%	2.79%	12.92%	0.92%	3.85%	13.15%	

تحتسب نسبة مضاربة (تمثل ربح البنك) 50% من صافي الربح المتحقق كحد أقصى. قام المصرف بالتبرع بجزء من ارباحه لأصحاب الاستثمار المطلق في ودیعة الأمان من خلال رفع نسبة المشاركة الى 100% .

يحتسب احتياطي مخاطر الاستثمار بما يعادل 10% من أرباح أصحاب حساب الاستثمار المطلق. يتم توزيع الأرباح بما يتناسب مع السياسة المعتمدة في البنك وبما يتناسب مع قرار مجلس النقد والتسليف رقم (834)م/ن/ب (4) الصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

تقوم سياسة البنك على إعطاء أولوية الاستثمار لأموال حسابات الاستثمار المطلق في الوعاء الاستثماري قام البنك بتمويل استثماراته العقارية ومساهمته في رؤوس أموال الشركات من رأس المال فقط، فيما مَوَّلَ البنك جميع استثماراته الأخرى من مصدر مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الإستثمار المطلق).

خروج أصحاب الحسابات الاستثمارية (كسر الودائع) :

في حال رغب صاحب الحساب الاستثماري بالخروج من الاستثمار قبل نهاية الفترة المحددة , وقررت الإدارة عدم منحه كامل أو جزء الأرباح المتحصلة عن فترة الاستثمار, فيطبق على هذا الخروج مبدأ التخارج بين صاحب الحساب الاستثماري وبين أموال وعاء المضاربة أولاً ثم أموال المساهمين في حال كانت أموال أصحاب الحسابات مستثمرة بالكامل , وبموجب هذا المبدأ يصالح صاحب الحساب وعاء المضاربة أو أموال المساهمين عن حصته في موجودات المضاربة,

ومصير الأرباح يوزع على النحو الآتي :

- إن تم التخارج مع أموال وعاء المضاربة : تعود أرباح هذه الوديعة إلى وعاء المضاربة قبل حسم نسبة مضاربة البنك لإعادة توزيعها على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق والبنك , أو ترحل إلى حساب مخاطر الاستثمار (لصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية)

- أما إن تم التخارج مع أموال المساهمين : فيختص المساهم بربح هذا الحساب .

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية
كما في 31 آذار 2018

31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
2,093,748,157	3,172,524,787	نقد في الخزينة
31,212,181,859	27,827,364,751	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي :
2,910,973,648	2,680,041,367	حسابات جارية / ودائع تحت الطلب
		متطلبات الاحتياطي النقدي(*)
36,216,903,664	33,679,930,905	

4 إبداعات وحسابات استثمار لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل:

المجموع		مصارف خارجية		مصارف محلية		
31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018	31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018	31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
38,510,208,457	33,200,277,386	30,353,965,944	24,353,762,689	8,156,242,513	8,846,514,697	حسابات جارية وتحت الطلب
16,830,120,000	8,065,200,000	16,755,120,000	8,065,200,000	75,000,000	-	حسابات استثمار مطلقة استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل
588,135,167	253,597,289	588,135,167	253,597,289	-	-	تأمينات نقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل
55,928,463,624	41,519,074,675	47,697,221,111	32,672,559,978	8,231,242,513	8,846,514,697	المجموع

وفقاً للنظام الأساسي وعقد التأسيس فإن البنك لا يتقاضى أية فوائد على الحسابات الجارية لدى البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية والخارجية.

بلغت الأرصدة المجمدة نتيجة العقوبات المفروضة على بنك الشام من قبل وزارة الخزانة الأمريكية 20,293,956,309 ليرة سورية .

المجموع	مصارف خارجية			مصارف محلية		اليان
	31 آذار 2018	31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018	31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018	
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
848	12,326,775,848	5,711,775,848	12,251,775,848	-	75,000,000	مارية مطلقة
-	-	-	-	-	-	لدى البنوك
						المالية
348)	(5,711,775,848)	(5,711,775,848)	(5,711,775,848)	-	-	ففاض في قيمة
						مارية مطلقة (**)
	6,615,000,000	-	6,540,000,000	-	75,000,000	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية
كما في 31 آذار 2018

(**) فيما يلي تفصيل الحركة على مخصص انخفاض قيمة حسابات استثمارية مطلقة:

31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018	رصيد في بداية السنة
ليرة سورية	ليرة سورية	مخصص انخفاض قيمة حسابات استثمارية مطلقة
(6,778,541,690)	(5,711,775,848)	فروقات سعر الصرف
-	-	رصيد نهاية السنة
1,066,765,842	-	
(5,711,775,848)	(5,711,775,848)	

قامت إدارة المصرف برفع دعوى قضائية، رقم (2009/5770 تجاري كلي/5)، ضد شركة دار الاستثمار في المحكمة الكلية التابعة لوزارة العدل في الكويت. وتبعاً للجلسة المنعقدة بتاريخ 15 شباط 2010 فقد حكمت المحكمة بانتداب خبراء مختصين من وزارة العدل للاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها وإثباتات الطرفين. وقد حددت جلسة المحكمة بتاريخ 15 آذار 2010 لحضور الخصوم أمام الخبير، وحددت جلسة 28 حزيران 2010 لتسليم الخبير تقريره. واعتبر النطق بالحكم بمثابة إعلان للخصوم.

أصدرت المحكمة في دعوى البنك ضد شركة دار الاستثمار بتاريخ 5 أيار 2010 قراراً بوقف الإجراءات لحين البت بطلب دار الاستثمار لإعادة الهيكلة حسب قانون الاستقرار المالي الكويتي.

أصدرت المحكمة المختصة "الدائرة التجارية لإعادة هيكلة الشركات" حكماً بتاريخ 2 حزيران 2011 بالتصديق على خطة شركة دار الاستثمار. وبناءً على الحكم الصادر لصالح الشركة فيما يتعلق بالتصديق على الخطة المطورة لإعادة الهيكلة المالية، تتوقف جميع إجراءات التقاضي والتنفيذ المتعلقة بالتزامات الشركة خلال فترة الخطة التي تستمر حتى ست سنوات اعتباراً من تاريخ 30 حزيران 2011، وفي حالة إخلال الشركة بتنفيذ الخطة فإنه يحق للمحكمة إلغاء التصديق على الخطة وإلغاء الحماية القانونية.

وفقاً لخطة إعادة الهيكلة فإن دار الاستثمار ستقوم بدفع مبلغ الدفعة الأولى للمستثمرين الأفراد خلال الستة أشهر الأولى في حين سيتم سداد الدفعة الثانية للمؤسسات المالية الصغيرة غير المصرفية خلال سنة من تاريخ بدء تنفيذ الخطة. أما في السنوات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة (2013-2017) ستكون هناك دفعات دورية للمجموعات المتبقية من البنوك والمستثمرين ومنها بنك الشام حيث من المفترض أن يتم سداد أول دفعة له بتاريخ 2013/07/01، تليها الدفعة النهائية قبل 30 حزيران 2017 والتي ستشكل الرصيد المستحق إلى تلك المجموعات، بالإضافة إلى مبلغ يساوي الأرباح السنوية المقررة من قبل المحكمة خلال فترة زمنية مدتها ثماني سنوات ونصف السنة.

إن مديونية مصرف الشام ثابتة بذمة شركة دار الاستثمار ويتوقع البنك أن يحصل كافة حقوقه من خلال خطة إعادة الهيكلة أو من خلال الدعوى القضائية المذكورة في حال تعثر خطة إعادة الهيكلة. وتعتقد إدارة البنك أن مخصص الانخفاض المكون كاف. تم توجيه كتاب لشركة دار الاستثمار بتاريخ استحقاق القسط الأول 30 حزيران 2013؛ كما توجيه كتاب للبنك المركزي الكويتي لوضعه أمام مسؤوليته وإعلامه بعدم التزام الشركة بخطة إعادة الهيكلة المقررة من قبله. في شهر تشرين الأول 2013 تم تكليف مكتب محاماة في الكويت لدراسة سبل البدء بإجراءات التنفيذ القضائي وإلزامه بسداد الالتزامات المترتبة بذمته، ويقوم البنك بمتابعة ذلك مع مكتب المحمدان بهدف تحصيل المديونية القائمة بأفضل السبل الممكنة.

آخر مستجدات قضية دار الاستثمار:

بتاريخ 12/أيار/2014 قام بنك الكويت المركزي بتقديم طلب باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن قيد برقم 2014/8، وبتاريخ 24/تموز/2014 صدر قرار عن دائرة إعادة الهيكلة باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن وإلغاء وقف كافة الإجراءات القضائية والتنفيذية.

طعنت شركة دار الاستثمار بهذا القرار أمام محكمة التمييز برقم 1622 لسنة 2014 تجاري/1 والتي بدورها ردت الطعن موضوعاً بتاريخ 17/حزيران/2015.

وقد لجأت شركة دار الاستثمار مرة أخرى إلى دائرة إعادة الهيكلة طلباً لوقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحقها، وتم تأشير طلبها من قبل رئيس الدائرة بالقبول بتاريخ 5/أب/2015 وتم إحالة الطلب إلى بنك الكويت المركزي لدراسة المركز المالي للشركة، حيث أكد في تقريره على عجز الشركة المذكورة عن أداء التزاماتها وعدم قدرتها على مواصلة نشاطها وعدم كفاية أصولها لسداد التزاماتها مع عدم الأمل في إمكانية نهوض الشركة من عثرتها، وذلك رغم الفرصة التي أتاحت لها للنهوض مرة ثانية من خلال خطة إعادة الهيكلة المقدمة من الشركة بتاريخ 2011/6/2، ونتيجة لما سبق صدر قرار محكمة الاستئناف بتاريخ 2016/02/11 برفض طلب إعادة الهيكلة واعتبارها كأن لم تكن، مما يفسح المجال من جديد لملاحقة الشركة قضائياً والتنفيذ على أموالها وتمت المباشرة بالإجراءات التنفيذية لتحصيل حقوق المصرف وتم استلام اقرار دين جديد مذيل بالصيغة التنفيذية وقام المحامي بتقديم ملف تنفيذي جديد وتم تبليغ دار الاستثمار ونحن الآن بانتظار اجراءات التنفيذ من بقية الدائنين.

6 صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية:

البيان	مشتركة		ذاتية		المجموع	
	31 آذار 2018	31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018	31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018	31 كانون الأول 2017
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
المربحة والمراوحة للأمر بالشراء	42,321,418,954	40,996,068,071	-	-	42,321,418,954	40,996,068,071
يضاف: ذمم أخرى (**)	108,800,324	108,800,323	-	-	108,800,324	108,800,323
(ناقصاً): الأرباح المؤجلة للسنوات القادمة	(2,351,343,993)	(2,726,348,737)	-	-	(2,351,343,993)	(2,726,348,737)
(ينزل): الأرباح المحفوظة (***)	(86,430,822)	(89,391,910)	-	-	(86,430,822)	(89,391,910)
(ينزل): مخصص تدني لمحفظة التسهيلات الائتمانية (****)	(3,054,159,528)	(2,904,159,528)	-	-	(3,054,159,528)	(2,904,159,528)
صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	36,938,284,934	35,384,968,219	-	-	36,938,284,934	35,384,968,219

(**) تمثل ذمم ناجمة عن تحول الالتزامات المحتملة خارج بيان المركز المالي الموحد إلى التزامات فعلية، مثل الاعتمادات الممنوحة لعملاء البنك واستحق موعد دفعها ولم يف العملاء بالتزاماتهم فقام البنك بدفعها نيابة عنهم.

(***) يتم استبعاد أرباح الديون غير المنتجة من الإيرادات التمويلية الخاصة بالسنة.

(****) لم يتم البنك بتحميل وعاء المضاربة بأية أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات.

كافة ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية أعلاه هي استثمارات مشتركة مع أصحاب حسابات الاستثمار بلغت ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة 1,920,009,542 ل.س أي ما نسبته (4.53%) من رصيد ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات كما في 2018/03/31 مقابل 1,839,097,024 ليرة سورية أي ما نسبته (4.474%) في 2017/12/31.

بلغت ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة بعد تنزيل الأرباح المحفوظة 1,833,578,720 ل.س أي ما نسبته (4.33%) من رصيد ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات بعد تنزيل الأرباح المحفوظة كما في 2018/03/31 مقابل 1,749,705,113 ل.س أي ما نسبته (4.266%) في 2017/12/31.

لا يوجد ذمم بيوع مؤجلة ممنوحة للحكومة السورية وبكفالتها.

تم اعداد اختبارات جهد للمحفظة الائتمانية من قبل المصرف لتقدير مدى كفاية المخصصات المحتفظ بها كما ارتأت ادارة المصرف الاحتفاظ بمخصصات اضافية بالتالي بلغ رصيد المخصصات الفائضة المحتفظ بها بتاريخ 2018-03-31 مبلغ: 1,828,373,766 ليرة سورية منها مبلغ 9,872,237 على الديون غير المباشرة.

قام المصرف بتشكيل مخصص على الديون المنتجة للتسهيلات المباشرة القائمة بتاريخ 2018/03/31 بمبلغ 7,197,597 ل.س وللتسهيلات غير المباشرة مبلغ وقدره 19,926 ل.س.

قام المصرف بتشكيل مخصص على الديون غير المنتجة للتسهيلات المباشرة القائمة بتاريخ 2018/03/31 بمبلغ 1,222,565,196 ل.س وللتسهيلات غير المباشرة مبلغ وقدره 0 ل.س.

لم يتم البنك بتحميل أصحاب حسابات الاستثمار بأي أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية.

تم الاحتفاظ بالمخصصات السابقة الفائضة عن متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف (902/م.ن.ب.4) بمبلغ 5,902,517 ليرة سورية.

6-صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية (تتمة):

وفيما يلي تفصيل الحركة على مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:

31 كانون الأول 2017			31 آذار 2018			
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
المجموع	الديون الغير منتجة	الديون المنتجة	المجموع	الديون الغير منتجة	الديون المنتجة	
2,257,287,760	2,115,170,962	142,116,798	2,904,159,528	2,759,364,536	144,794,992	الرصيد في بداية السنة
677,198,549	674,520,355	2,678,194	150,000,000	-	150,000,000	المكون خلال السنة
-	-	-	-	-	-	الاستردادات خلال السنة
-	-	-	-	-	-	المستخدم من المخصص
-	-	-	-	-	-	خلال السنة (ديون معنومة)
(30,326,781)	(30,326,781)	-	-	-	-	فرق سعر الصرف
2,904,159,528	2,759,364,536	144,794,992	3,054,159,528	2,759,364,536	294,794,992	الرصيد في نهاية السنة

إن جميع المخصصات أعلاه محسوبة على أساس العميل الواحد .

إن جميع المخصصات هي من موارد مشتركة.

بلغت المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى حتى 2018-03-31 مبلغ 16,272,166 ليرة سورية مقابل 242,969,240 ليرة سورية في 2017-12-31.

الأرباح المحفوظة:

المجموع		ذاتية		مشتركة		
31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018	31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018	31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
129,154,591	89,391,911	-	-	129,154,591	89,391,911	الرصيد في بداية السنة
5,388,103	1,057,756	-	-	5,388,103	1,057,756	الأرباح المحفوظة خلال السنة
(43,776,861)	(4,018,844)	-	-	(43,776,861)	(4,018,844)	الأرباح المحفوظة خلال السنة المحولة إلى إيرادات
-	-	-	-	-	-	الأرباح المحفوظة التي تم إعدامها
(1,373,923)	-	-	-	(1,373,923)	-	فرق سعر صرف
89,391,910	86,430,822.57	-	-	89,391,910	86,430,822.57	الرصيد في نهاية السنة

7 صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية:

المجموع		ذاتية		مشتركة		
31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018	31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018	31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
1,097,484,340	3,485,554,803	-	-	1,097,484,340	3,485,554,803	موجودات مقتناة بغرض المراجعة
71,154,400	71,154,400	-	-	71,154,400	71,154,400	موجودات مقتناة بغرض الإجارة التشغيلية (*)
1,160,000	1,160,000	-	-	1,160,000	1,160,000	موجودات آيلة لوفاء ديون
1,169,798,740	3,557,869,203	-	-	1,169,798,740	3,557,869,203	الإجمالي
(71,154,400)	(71,154,400)	-	-	(71,154,400)	(71,154,400)	مخصص تدني قيمة موجودات مقتناة بغرض الإجارة التشغيلية (*)
(71,154,400)	(71,154,400)	-	-	(71,154,400)	(71,154,400)	المخصصات
1,098,644,340	3,486,714,803	-	-	1,098,644,340	3,486,714,803	الصافي

7- صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية (تتمة)

(*) هي عبارة عن قيمة عقار قام البنك خلال عام 2010 بتحويله بالتكلفة من مشاريع قيد التنفيذ إلى موجودات قيد الاستثمار بسبب نية البنك استخدام هذا العقار لأغراض الإجارة التشغيلية والحصول على عائد إيجار منه. ونتيجة للظروف التي مرت بها الدولة وكننتيجة لتعرض المبنى القائم فيه العقار المذكور للسرقة والكسر والحرق فقد قررت إدارة المصرف احتجاز مخصص تدني بكامل قيمته البالغة 71,154,400 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2012.

فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة:

إجمالي 2017	إجمالي 2018-03-31	موجودات مستملكة أخرى 2018-03-31	عقارات مستملكة 2018-03-31	
ليرة سورية 1,160,000	ليرة سورية 1,160,000	ليرة سورية -	ليرة سورية 1,160,000	رصيد بداية السنة*
-	-	-	-	إضافات
-	-	-	-	استيعادات
-	-	-	-	خسارة التدني
1,160,000	1,160,000	-	1,160,000	رصيد نهاية السنة

*يخص هذا الرصيد عقارات اللاذقية و بانباس.

8 استثمارات عقارية:

المجموع	ذاتية	مشتركة	البيان
31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018	31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
2,380,850,000	-	2,380,850,000	2,380,850,000
2,380,850,000	-	2,380,850,000	2,380,850,000

استثمارات عقارية
بغرض زيادة القيمة (*)

(*) خلال عام 2010، قام البنك بتحويل قيمة عقار في مدينة حلب من مشاريع تحت التنفيذ إلى استثمارات عقارية بسبب نية البنك الاحتفاظ بهذا العقار بغرض توقع زيادة قيمته. إن أي تغير في سعر هذا العقار يعود أثره على حقوق مساهمي البنك فقط كون هذا العقار تم تمويله من رأس مال البنك بشكل كامل.

فيما يلي تفصيل الحركة على الاستثمارات العقارية:

31 كانون الأول ليرة سورية	31 آذار ليرة سورية	
507,420,000	2,380,850,000	تكلفة الاستثمار
1,873,430,000	-	التغير في القيمة العادلة خلال السنة *
2,380,850,000	2,380,850,000	

*في كانون الأول 2017 حصل البنك على تقييمين لخبيرين محلفين مستقلين لقيمة العقار وكانت نتيجة التقييمات تدل على ارتفاع قيمة العقارات، وقررت إدارة البنك اختيار التقييم الأقل بسبب الظروف والتغيرات المحيطة حيث تم تحديد التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية كما في 31 كانون الأول 2017 والبالغ (1,873,430,000) ليرة سورية.

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية
كما في 31 آذار 2018

البيان	31 آذار 2018 ليرة سورية	31 كانون الأول 2017 ليرة سورية
9 موجودات أخرى		
إيرادات برسم القبض (*)	50,788,526	190,543,245
مصروفات مدفوعة مقدماً	673,890,866	390,062,610
دفعات مقدمة لشراء أصول	28,655,774	36,178,215
تأمينات مدفوعة للغير	3,200,000	3,200,000
ذمم شركة تأمين (**)	100,000	100,000
مدينون مختلفون	58,441,733	104,052,810
مخزون طوابع وقرطاسية	19,772,348	20,572,351
المجموع	834,849,247	744,709,231

(*) تمثل إيرادات الاستثمار المحققة وغير مستحقة القبض عن ايداعات وحسابات لدى المصارف والمؤسسات المالية .

(**) يمثل هذا المبلغ المطالبات مع شركة التأمين فيما يتعلق بحادثة السرقة التي تعرض لها فرع حمص .

10 وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناء على قانون إحداث المصارف الخاصة والمشاركة رقم (28) لعام 2001 يجب على المصارف الخاصة أن تحتفظ لدى مصرف سورية المركزي بوديعة مجمدة (محجوزة) تعادل 10% من رأس مال المصرف لا يستحق عليها أية فائدة ، يتم الإفراج عنها عند تصفية المصرف.

31 آذار 2018 ليرة سورية	31 كانون الأول 2017 ليرة سورية
281,698,513	281,698,513
1,881,757,017	1,881,757,017
2,163,455,530	2,163,455,530

رصيد الوديعة المجمدة بالليرة السورية

رصيد الوديعة المجمدة بالدولار الأمريكي (محولاً الى الليرة السورية)

11 ايداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية:

المجموع	داخل الجمهورية	خارج الجمهورية	المجموع
31 آذار 2018	31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018	31 كانون الأول 2017
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
34,618,312,646	45,713,756,745	184,493,690	217,820,055
37,031,806,336	46,233,756,745	184,493,690	217,820,055
2,229,000,000	520,000,000	-	520,000,000
2,229,000,000	520,000,000	-	520,000,000
36,847,312,646	46,233,756,745	184,493,690	46,451,576,800

حسابات جارية وتحت الطلب

حسابات استثمار للبنوك

والمؤسسات المالية

المجموع

12 أرصدة الحسابات الجارية للعملاء:

31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018
ليرة سورية	ليرة سورية
25,581,331,871	22,387,552,329
6,828,220,347	6,055,073,644
32,409,552,218	28,442,625,973

حسابات جارية / تحت الطلب :

بالليرة السورية

بالعملات الأجنبية

بلغت ودائع الحكومة السورية والقطاع العام السوري /8,826,844,963/ ليرة سورية أي ما نسبته (31.03%) من إجمالي الودائع مقابل /14,159,813,914/ ليرة سورية أي ما نسبته (43.69 %) من إجمالي الودائع في 31-12-2017 .

13 تأمينات نقدية

البيان

31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018
ليرة سورية الذاتية	ليرة سورية المشتركة
-	-
-	-
4,659,440,009	-
89,892,325	-
4,749,332,334	9,255,774,319

تأمينات مقابل ذمم البيوع المؤجلة
وأرصدة التمويلات

تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة

تأمينات أخرى

المجموع

(*) بلغت التأمينات التي لا تمنح عوائد مبلغ (9,215,141,359) ل.س في 31-03-2018 مقابل (4,708,866,099) في نهاية 2017

14 ذمم دائنة:

البيان

31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018
الذاتية	المشتركة
ليرة سورية	ليرة سورية
-	753,970,495
137,394,330	753,970,495

دائنو عمليات التمويل

المجموع

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية
كما في 31 آذار 2018

15 مخصصات متنوعة

31 آذار 2018	رصيد بداية السنة	المكون خلال الفترة	المستخدم خلال الفترة	ما تم رده للإيرادات	رصيد نهاية الفترة
مخصص فروقات القطع التشغيلي	ليرة سورية 17,707,521	-	ليرة سورية -	-	ليرة سورية 17,707,521
مخصص لمواجهة مخاطر محتملة (*)	123,708,394	6,250,000	-	-	129,958,394
مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي	9,893,859	5,616	-	-	9,899,475
مخصص احتجاز تعويض صراف	1,462,500	115,000	-	-	1,577,500
مخصص مخاطر نقل الأموال (**)	85,390,417	6,250,000	-	-	91,640,417
مخصص تكليف ضريبي	1,908,922	-	-	-	1,908,922
المجموع	240,071,613	12,620,616	-	-	252,692,229

31 كانون الأول 2017	رصيد بداية السنة	المكون خلال الفترة	المستخدم خلال الفترة	ما تم رده للإيرادات	رصيد نهاية الفترة
مخصص فروقات القطع التشغيلي	ليرة سورية 17,707,521	-	ليرة سورية -	-	ليرة سورية 17,707,521
مخصص لمواجهة مخاطر محتملة (*)	117,143,772	6,564,622	-	-	123,708,394
مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي	9,900,595	-	(6,736)	-	9,893,859
مخصص احتجاز تعويض صراف	1,077,500	385,000	-	-	1,462,500
مخصص مخاطر نقل الأموال (**)	71,669,297	13,721,120	-	-	85,390,417
مخصص تكليف ضريبي	5,998,382	-	(4,089,460)	-	1,908,922
المجموع	223,497,067	20,670,742	(4,096,196)	-	240,071,613

(*) قررت إدارة البنك اتخاذ مخصصات إضافية لمواجهة مخاطر محتملة لخسائر الأصول الثابتة تبعاً للظروف المحيطة وزيادة المخاطر المتعلقة بهذه الأصول في بعض الفروع.

(**) قررت إدارة البنك حجز مخصصات لمواجهة مخاطر نقل الأموال بين الفروع تبعاً للظروف المحيطة.

16 ضريبة الدخل

1- 16 مخصص ضريبة دخل المصرف:

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

البيان	31 آذار 2018	31 كانون الأول 2017
رصيد بداية السنة	ليرة سورية 141,535,228	ليرة سورية 525,013,489
ضريبة الدخل المدفوعة	-	(521,048,152)
ضريبة الدخل المستحقة	139,059,130	137,569,891
رصيد نهاية السنة	280,594,358	141,535,228

16- ضريبة الدخل (تتمة)

16-1 مخصص ضريبة دخل المصرف (تتمة)

- في عام 2007 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة اعمالها القرار رقم 60/ح/2013 الصادر بتاريخ 6-3-2013 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.
- حول عام 2008 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة اعمالها القرار رقم 206/ح/2014 الصادر بتاريخ 3-7-2014 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.
- حول عام 2009 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة اعمالها القرار رقم 2745/ح/2017 الصادر بتاريخ 29-01-2018 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.
- حول عام 2010 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة اعمالها القرار رقم 2/ح/2016/2/4 بتاريخ 8-2-2016 وقد تمت تسوية الضريبة المستحقة.
- حول عام 2011 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة اعمالها القرار رقم 68/ح/2016/68/12 بتاريخ 20-4-2016 وقد تمت تسوية الضريبة المستحقة.
- حول الأعوام من 2012 وإلى 2014 ما زال البنك يخضع للتدقيق.

2- 16 موجودات ضريبية مؤجلة:

إن الحركة على حساب الموجودات/ المطلوبات الضريبية المؤجلة هي كما يلي:

31 كانون الأول 2017		31 آذار 2018		البيان
مطلوبات	موجودات	مطلوبات	موجودات	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
-	1,546,599	-	1,361,139	رصيد بداية الفترة *
-	187,000	-	-	المضاف
-	(372,460)	-	-	المستبعد
-	1,361,139	-	1,361,139	رصيد نهاية السنة *

* جميعها من موارد مالية مشتركة

3- 16 ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

31 آذار 2017	31 آذار 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
905,665,383	395,046,990	الربح/(الخسارة) قبل الضريبة
		التعديلات
162,500,002	162,500,002	أرباح غير خاضعة للضريبة
(1,234,582)	(1,310,470)	مصاريف مرفوضة ضريبياً
1,066,930,803	556,236,522	(الخسارة)/الربح الضريبي
25%	25%	نسبة الضريبة
266,732,701	139,059,130	مقدار ضريبة الدخل

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية
كما في 31 آذار 2018

17 مطلوبات أخرى:

31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
2,580,821	7,701,706	أرباح محققة لإيداعات وحسابات استثمارية لمصارف ومؤسسات مالية غير مستحقة الدفع
936,507,675	1,503,812,835	حوالات و أوامر دفع
1,322,848,420	1,652,327,806	نفقات مستحقة غير مدفوعة
103,738,646	33,868,241	مستحق لجهات حكومية
23,452,943	21,101,047	ذمم دائنة لشبكة الصراف الآلي
811,084	3,573,780	ذمم دائنة أخرى
16,652,002	14,906,051	توقيفات محتجزة - متعهد استنصاع موردين
302,455,189	135,451,323	مستحقات أرباح المساهمين
166,048,425	165,225,875	المجموع
2,875,095,205	3,537,968,664	

18 حسابات الاستثمار المطلقة:

31 كانون الأول 2017				31 آذار 2018		البيان
المجموع	مصارف ومؤسسات مالية	عملاء	المجموع	مصارف ومؤسسات مالية	عملاء	
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
6,331,658,558	-	6,331,658,558	6,923,581,165	-	6,923,581,165	حسابات التوفير
4,827,221,060	129,350,000	4,697,871,060	5,319,534,829	129,350,000	5,190,184,829	لأجل
13,551,273,915	797,500,000	12,753,773,915	13,292,427,278	847,500,000	12,444,927,278	الوكالات الاستثمارية
24,710,153,533	926,850,000	23,783,303,533	25,535,543,272	976,850,000	24,558,693,272	المجموع
186,436,770	6,993,033	179,443,737	253,260,513	9,688,360	243,572,153	أعباء محققة غير مستحقة الدفع
24,896,590,303	933,843,033	23,962,747,270	25,788,803,785	986,538,360	24,802,265,425	إجمالي حسابات الاستثمار المطلقة

19 احتياطي مخاطر الاستثمار:

31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	
154,499,510	171,225,534	رصيد بداية الفترة
18,910,763	8,150,263	الإضافات خلال الفترة
(2,184,739)	176,179	فروق سعر الصرف
171,225,534	179,551,976	الرصيد في نهاية السنة

20 رأس المال المكتتب به وعلاوة (خضم):

حدد رأس مال البنك عند التأسيس بمبلغ 5,000,000,000 ليرة سورية موزعة على 5,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 1000 ليرة سورية للسهم الواحد. لقد ساهم مؤسسو البنك بتغطية 3,750,000 سهم أي ما يوازي 3,750,000,000 ليرة سورية وهي نسبة 75 % من رأس مال البنك. تم طرح 1,250,000 سهم للاكتتاب العام وهو ما يعادل 1,250,000,000 ليرة سورية. تم تسديد 50% من قيمة الأسهم عند الاكتتاب العام ومن خلال المؤسسين.

بتاريخ 8 كانون الأول 2009، وافقت الهيئة العامة غير العادية بالأكثرية بأن يكون موعد سداد القسط الثاني غير المدفوع من قيمة الأسهم حسب اقتراح مجلس إدارة البنك اعتباراً من 8 كانون الأول 2009 ولغاية 29 حزيران 2010. لغاية 31 كانون الأول 2012، بلغ إجمالي المبالغ المسددة من القسط الثاني مبلغ قدره 2,500,000,000 ليرة سورية وبذلك تم سداد رأس المال بالكامل. فيما يلي بيان تفاصيل رأس المال المصرح به ورأس المال المدفوع:

31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
5,000,000,000	5,000,000,000	رأس المال المصرح والمكتتب به
<u>5,000,000,000</u>	<u>5,000,000,000</u>	رأس المال المدفوع

بتاريخ 4 كانون الثاني 2010، صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 لعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 15 مليار ليرة سورية، وقد منحت البنوك المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب، وقد تم تمديد المدة لتصبح خمسة سنوات بموجب المرسوم التشريعي رقم 63 لعام 2013، كما نص القانون رقم 17 لعام 2011 على تمديد المهلة الممنوحة للمصارف الخاصة بموجب المادة الخامسة من القانون رقم 3 الصادر بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 من 3 سنوات إلى 4 سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب وفقاً لأحكامه.

وبموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 13 /م تاريخ 22 نيسان 2015 تم تمديد المهلة لتصبح 6 سنوات. وبخصوص المهلة المحددة لتنفيذ الزيادات المطلوبة في رأس مال المصرف بموجب أحكام القانون رقم 3 لعام 2010 و تعديلاته سيتم متابعة موضوع الزيادة المطلوبة عند تزويدنا بالتوجيهات بهذا الخصوص من قبل الجهات الوصائية وفق اختصاصها لديها حسب الأصول .

خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011، تمت الموافقة على تجزئة الأسهم وفق مضمون المادة 91/ البند 3/ من المرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. وبناءً عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة للقيام بمتابعة إجراءات تجزئة الأسهم أمام الجهات المعنية الوصائية. وبتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر القرار رقم 119/ م من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة الاسمية لسهم البنك لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح إجمالي الأسهم 50 مليون سهم. وقد تم تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011.

21 احتياطي عام مخاطر التمويل:

- بناء على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (902/م.ن.ب/4) لعام 2012 الذي تم تمديده بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1079/ م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 29 كانون الثاني وبموجب التعميم 1145/م/1 تاريخ 2015/04/06، وبموجب التعميم رقم (2271/م/1) تاريخ 2015/06/30، وأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (650/م.ن.ب/4) تاريخ 2010/4/14 والمعدل لبعض أحكام القرار رقم (597/م.ن.ب/4) تاريخ 2009/12/9.

- يتم دمج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل في حساب احتياطي مخاطر الاستثمار، ما يعني أنه لا حاجة لتكوين احتياطي عام لمخاطر التمويل في حال أن احتياطي مخاطر الاستثمار يبلغ مقدار احتياطي عام مخاطر التمويل المطلوب تكوينه أو يزيد عنه، ويجب ألا يقل احتياطي

21- احتياطي عام مخاطر التمويل (تتمة)

مخاطر الاستثمار عن المتطلبات المفروضة بموجب المرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2005 الخاص بالمصارف الإسلامية أو مقدار حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل أيهما أكبر.

- يستمر العمل بأحكام المادة 14/ من المرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2005 والخاص بالمصارف الإسلامية جهة استمرار تكوين احتياطي لمواجهة مخاطر الاستثمار المشترك لتغطية خسائر ناتجة عنه وذلك حتى يصبح مبلغ الاحتياطي مثلي رأس المال المدفوع للمصارف الإسلامية أو أي مقدار آخر يحدده مجلس النقد والتسليف.

- تم تعليق تكوين الاحتياطي العام لمخاطر التمويل للأصول الممولة من المساهمين والأموال التي يضمنها المصرف لغاية 2018/03/31، حيث بلغ إجمالي احتياطي العام لمخاطر التمويل لغاية 2018/03/31 33,051,351 ل.س وهو نفس المبلغ الذي تم تكوينه بتاريخ 2011/12/31. مع العلم أن المصرف ملزم باستكمال احتجاز الاحتياطي العام لمخاطر التمويل المتوجب وفق أحكام القرار 597/م.ن/ب وتعديله بالقرار 650/م.ن/ب4 عند انتهاء العمل بالقرار 902/م.ن/ب4

- تبلغ حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من احتياطي مخاطر التمويل والمحتجزة لغاية تاريخ 2018/03/31 مبلغاً وقدره 8,214,105 ليرة سورية وهي محتسبة لتاريخ 2012/9/30 نتيجة تعليق تكوين الاحتياطي مخاطر التمويل للأصول الممولة من أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد التاريخ المذكور.

22 احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات:

البيان

31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018
ليرة سورية	ليرة سورية
301,981,384	2,175,411,384
1,873,430,000	-
2,175,411,384	2,175,411,384

بداية رصيد الفترة
القيمة العادلة للاستثمارات
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات

23 إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:

البيان

31 آذار 2017	31 آذار 2018
ليرة سورية	ليرة سورية
872,751,517	1,023,140,570
872,751,517	1,023,140,570

المراجعة
المجموع

24 إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية:

البيان

31 آذار 2017	31 آذار 2018
ليرة سورية	ليرة سورية
392,900,902	76,668,066
392,900,902	76,668,066

حسابات استثمارية
المجموع

25 المصاريف التي يتحملها الوعاء المشترك:

لقد تحمل البنك نفقات وعاء المضاربة بنسبة 100% على سبيل التبرع علماً أن السياسات الموافق عليها من قبل الهيئة الشرعية تسمح بتحمل البنك 50% منها فقط :

31 آذار 2017	31 آذار 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
399,040	-	مصاريف البريد والهاتف
988,629	-	مصاريف طباعة وقرطاسية
2,129,600	-	إعلان ومعارض
1,333,333	-	تعويضات هيئة الرقابة الشرعية
1,392,626	-	مصاريف اقامة وضيافة
375,000	-	مصاريف أخرى
6,618,228	-	

26 العائد على حسابات الاستثمار المطلقة بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار:

البيان

31 آذار 2017	31 آذار 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
		عملاء (حسابات استثمار على أساس المضاربة):
2,595,592	1,404,589	توفير
28,204,208	80,098,041	لأجل
41,226,037	169,117,527	عملاء (حسابات استثمار على أساس الوكالة بالاستثمار):
72,025,837	250,620,157	المجموع

لا يحتسب احتياطي مخاطر استثمار على أرباح الوكالات الاستثمارية.

27 حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال:

تبلغ حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال:

البيان

31 آذار 2017	31 آذار 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
30,800,416	81,502,852	بصفته مضارب
1,077,957,382	726,117,802	بصفته رب مال
1,108,757,798	807,620,654	المجموع

28 إيرادات أخرى:

البيان

31 آذار 2017	31 آذار 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
1,075,589	908,773	أخرى
1,075,589	908,773	المجموع

29 نفقات الموظفين:

31 آذار 2017	31 آذار 2018	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
197,017,091	204,353,553	مساهمة المصرف في الضمان الاجتماعي
7,970,421	9,407,261	نفقات طبية
2,700,015	4,591,465	مصاريف تدريب وسفر
209,900	1,489,896	المجموع
207,897,427	219,842,175	

30 مصاريف أخرى:

31 آذار 2017	31 آذار 2018	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	مصاريف إيجار
43,483,829	45,657,249	مصاريف أنظمة معلومات
37,224,047	30,310,519	مصاريف البريد والهاتف وشحن
2,882,061	3,269,512	مصاريف استشارات
17,432,058	16,299,976	مصاريف إعلان ومعارض
3,551,600	10,136,663	مصاريف الكهرباء والماء
4,002,635	7,497,690	مصاريف إدارية صرافات الآلية
9,629,519	9,828,842	مصاريف سفر ومواصلات وضيافة
6,939,987	12,509,087	مصاريف التنظيف
3,145,779	4,245,305	رسوم وأعباء حكومية
20,717,111	16,096,797	مصاريف تأمين
3,033,102	3,930,024	تعويضات هيئة الرقابة الشرعية
3,000,000	5,205,555	مصاريف حراسة
2,888,437	3,359,840	مصاريف طباعة وقرطاسية
3,045,191	3,482,813	مصاريف مجلس إدارة وجمعية عمومية
6,331,616	13,818,200	مصاريف قضائية
18,000	325,544,432	تبرعات
900,000	925,000	أخرى
37,083,719	18,203,268	المجموع
205,308,691	530,320,772	

31 حصة السهم من ربح (خسارة السنة) (مساهمي المصرف):

31 آذار 2017	31 آذار 2018	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	ربح (خسارة) السنة
638,920,335	255,974,755	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
50,000,000	50,000,000	حصة السهم من ربح (خسارة السنة) (مساهمي المصرف)
12.78	5.12	أساسي

32 النقد وما في حكمه:

البيان	31 آذار 2018	31 آذار 2017
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	ليرة سورية 30,999,889,538	ليرة سورية 16,403,037,081
يضاف إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	41,519,074,676	135,827,264,487
(ينزل) حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية	(36,546,806,337)	(141,974,823,876)
(ينزل) أرصدة مقيدة السحب	(20,293,956,309)	-
	15,678,201,568	10,255,477,692

تم استثناء الاحتياطي النقدي لدى مصرف سورية المركزي كونه لا يستخدم في عمليات البنك اليومية.
بلغت الأرصدة المجمدة نتيجة العقوبات المفروضة على بنك الشام من قبل وزارة الخزانة الأمريكية 20,293,956,309 ليرة سورية .

33 المعاملات مع أطراف ذات علاقة:

فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال 31 آذار 2018

البيان/ 31 آذار 2018/ ليرة سورية	الشركة الأم	الشركات الشقيقة	الشركات الزميلة	الشركات التابعة	المشاريع المشتركة	أخرى (تذكر بالتفصيل)
بنود داخل الميزانية: الموجودات						
حسابات جارية وتحت الطلب	24,257,137,343	-	-	-	-	-
حسابات استثمارات مطلقة وتأمينات استحقاقها الاصيلي 3 أشهر أو أقل	8,065,200,000	-	-	-	-	-
حسابات استثمارات مطلقة وتأمينات استحقاقها الاصيلي أكثر من 3 أشهر	6,540,000,000	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	50,426,334	-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	38,912,763,677	-	-	-	-	-
بنود داخل الميزانية: المطلوبات						
حسابات جارية /تحت الطلب:	-	-	-	-	-	-
ارصدة العملاء الجارية	96,230	-	-	124,823,242	-	-
حسابات الاستثمار المطلق/الاجل	-	-	-	150,000,000	-	-
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-
حقوق الأقلية	-	-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات	96,230	-	-	274,823,242	-	-
بنود خارج الميزانية:						
عناصر بيان الدخل:						
ايرادات الأنشطة الاستثمارية	75,928,343	-	-	-	-	-
نصيب اصحاب حسابات الاستثمار المطلق من صافي الربح قبل اقتطاع نصيب البنك بصفته مضارب	-	-	-	1,523,470	-	-
مصروفات ادارية وعمومية	-	-	-	-	-	-
ايراد ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-
معلومات إضافية						
نعم البيوع مؤجلة وأرصدة التمويلات	-	-	-	-	-	-
نعم بيوع مؤجلة وأرصدة تمويلات تحت المراقبة	-	-	-	-	-	-
مخصص تدني	-	-	-	-	-	-
إيرادات معلقة	-	-	-	-	-	-
ديون معدومة	-	-	-	-	-	-

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية
كما في 31 آذار 2018

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للمصرف وهيئة الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة:

31 آذار 2017	31 آذار 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
		الإدارة التنفيذية العليا:
59,204,758	51,327,471	رواتب ومكافآت
		مجلس الإدارة:
6,331,616	13,818,200	مصاريف إقامة واجتماعات
		هيئة الرقابة الشرعية:
4,333,333	5,205,555	مصاريف وأتعاب
69,869,707	70,351,226	المجموع

34 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية:

أولاً- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية الموحدة:
يُظهر الجدول التالي القيمة الدفترية والعادلة للموجودات والمطلوبات المالية في الميزانية العمومية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية

31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018			
القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	البيان
55,928,463,624	55,928,463,624	41,519,074,675	41,519,074,675	إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
-	-	6,615,000,000	6,615,000,000	حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
35,384,968,219	35,384,968,219	36,938,284,934	36,938,284,934	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
-	-	-	-	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
-	-	-	-	المطلوبات المالية
46,451,576,800	46,451,576,800	37,031,806,336	37,031,806,336	إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية
25,108,781,082	25,108,781,082	26,013,011,066	26,013,011,066	ودائع العملاء
137,394,330	137,394,330	753,970,495	753,970,495	ذمم دائنة
2,875,095,205	2,875,095,205	3,537,968,664	3,537,968,664	مطلوبات أخرى

35 إدارة المخاطر:**مقدمة:**

تعرف إدارة المخاطر بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديد قياسها ومتابعتها، وتقوم بتحديد مقدار الآثار المحتملة لهذه المخاطر على أعمال البنك وأصوله وإيراداته وتضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن حدثت ووقعت.

تعتبر مسؤولية إدارة المخاطر من مسؤوليات مجلس الإدارة التي يديرها عن طريق لجنة المخاطر المنبثقة عنه إذ يتم تحديد حدود التعرضات للمخاطر بحيث تعتبر هذه الحدود مقبولة في نشاط البنك المصرفي ويتم تحديد هذه الحدود ومراقبتها وقياسها ومتابعتها من قبل إدارة المخاطر التي تتبع مباشرة إلى لجنة المخاطر عن طريق منظومة من التقارير المتكاملة التي تعكس كافة المخاطر التي يواجهها البنك في نشاطه المصرفي من مخاطر ائتمانية ومخاطر سوق وسيولة ومخاطر تشغيلية، هذا وتقوم إدارة المخاطر بتطبيق مقررات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والأعراف المصرفية بهذا الخصوص وتقف على تأمين رأس المال الكاف للوقاية من هذه المخاطر إضافة إلى تطبيق دليل الحوكمة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 489 لعام 2009 وتطبيق ميثاق بازل II وتقوم بالمتابعة المستمرة للتخفيف من احتمالية وقوع المخاطر والتخفيف من أثر تلك المخاطر إن حدثت ووقعت.

1. مخاطر الائتمان:

إن الممارسات اليومية للأعمال المصرفية تنطوي على تعرض البنك لعدد من المخاطر ومنها مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك ويقوم البنك بالتأكد من أن هذه المخاطر لا تتعدى الإطار المحدد مسبقاً في سياسة البنك الائتمانية وإدارة المخاطر الائتمانية ويقوم بالحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة المتوازنة بين المخاطرة والعائد إذ يتم تطبيق القرارات النافذة الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والحدود الموصى بها وتجرى المراقبة الدورية للتأكد بمدى الالتزام بحدود المخاطر المقبولة عن طريق العديد من التقارير التفصيلية التي تعكس كافة المخاطر التي تواجهها محفظة البنك الائتمانية.

يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية وفق قرار التصنيف الصادر عن مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 وتعديلاته اللاحقة ويتم الأخذ بعين الاعتبار تصنيف دين عملاء البنك في المؤسسات المالية والبنوك الأخرى بحسب المعلومات الواردة دورياً من قسم الأخطار المصرفية لدى مصرف سورية المركزي التي توجب التصنيف بحسب حالة العملاء لدى المؤسسات المالية والبنوك الأخرى، كما يتم الإبلاغ دورياً عن تصنيف عملاء البنك لدينا إلى المصرف المركزي ويتم إيلاء العناية الكاملة للديون المجدولة والمعاد هيكلتها في اعتماد التصنيف ومتابعة الدين القائم.

يقوم البنك بمراقبة مخاطر الائتمان حيث يتم تقييم الوضع الائتماني للعملاء من حيث عناصر المخاطر الائتمانية التي يواجهها العميل خلال فترة حصوله على التسهيلات واحتمالات عدم السداد إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء للحالات التي تتطلب ذلك وحسب مستويات المخاطر لكل عميل.

قام البنك بتحديد مستويات مخاطر الائتمان المقبولة من خلال وضع سقف لمقدار المخاطر المقبولة للعلاقة مع العميل الواحد أو مجموعة من العملاء كمجموعات مترابطة وتم تشكيل لجان ائتمانية لمنح القرار الائتماني وفق صلاحيات خاصة بها محددة حسب درجة الخطر ونوع التسهيل والأجل وتم فصل سلطة المنح عن مهام الدراسة وكذلك توجد سلطة رقابية منفصلة عن كل من الجهة المانحة والجهة التي درست الوضع الائتماني للعميل.

لقياس مخاطر الائتمان قام المصرف بوضع نظام لإدارة مخاطر المحفظة الائتمانية بعد أن أخذ بعين الاعتبار ضرورة الفصل الوظيفي بين مهام من أوكل إليهم تنفيذ عملية منح الائتمان من دراسة ملف تسهيلات الزبون والتأكد من استيفائه للمستندات اللازمة والبيانات المالية الحديثة وكافة الشروط التي تؤمن الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة وبتنفيذ التسهيلات المقررة وبتنفيذ السياسات وإجراءات العمل المقررة التي تضمن تطبيق القرارات والتعليمات النافذة، هذا ويوجد لدى المصرف نظام لمراقبة مدى كفاية المؤنات المقطوعة بشكل يتم معه التقيد بمعايير قرارات مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 وتعديلاته اللاحقة مع الأخذ بعين الاعتبار قياس المديونيات المضمونة بضمانات مقبولة ومدى كفاية هذه الضمانات وطريقة معالجة الديون الغير منتجة.

35 إدارة المخاطر (تتمة):

يعتمد المصرف في قياسه لمخاطر الائتمان على منظومة تقارير تعكس المخاطر الكامنة في محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة والمستغلة، إذ تحدد طبيعة الائتمان الممنوح من تسهيلات مباشرة وتسهيلات غير مباشرة وتحدد أنواع التسهيلات الممنوحة من مرابحات أو منتجات مصرفية أخرى ...

كما تقوم هذه المنظومة بقياس المخاطر الاقتصادية للمحفظة الائتمانية عن طريق مراقبة حجم التسهيلات الممنوحة والمستغلة لتمويل الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى إضافة إلى أنها تقوم بقياس التركيز الجغرافي القائم في المحفظة الائتمانية، كما تحدد المجموعات المترابطة وتسلط الضوء على العلاقة فيما بينها وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395 لعام 2008 والتعديل بالقرار رقم 661 لعام 2010 وتقوم بقياس حجم التسهيلات الممنوحة والمستغلة لكل مجموعة على حدى بشكل لا تتجاوز معه الحدود الائتمانية القصوى المسموح بها.

يتم قياس حجم الضمانات القائمة وتقسّم إلى ضمانات عينية وضمانات غير عينية ويتم تحديد قيمة الضمانات المقبولة التي تحتسب وفقاً لنماذج قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 ليتم احتساب صافي المديونيات بعد أن يتم تخفيضها بقيمة الضمانات المقبولة ليتم تحديد التعرضات الخطرة والنسبة الواجب تطبيقها على هذه التعرضات لاقتطاع مخصصات بناء على قرارات تصنيف الديون.

تتم مراقبة السقوف الائتمانية الممنوحة بشكل يحول معه دون حدوث تجاوزات على الحدود التي تم منحها لكل عميل على حدى، كما يتم قياس حجم التسهيلات التي تم تحويلها إلى التنفيذ القانوني وتقرن بحجم الضمانات القائمة والمخصصات الائتمانية التي تم تشكيلها.

هذا ويتم إجراء اختبارات ضغط وفق عدة سيناريوهات لقياس ومراقبة حجم المخاطر الناتجة عن هذه السيناريوهات ومن ثم يتم اقتراح مخصصات إضافية لمواجهة مثل هذه المخاطر.

سياسة إدارة مخاطر الائتمان:

- تحقيق الأمان من خلال التأكد من مصادر سداد العميل وجدارته الائتمانية والضمانات المقدمة.
- تحقيق الانتشار والتنوع من خلال توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية وتوزيعها جغرافياً وعدم تركزها على مستوى الزبائن والمجموعات المترابطة ائتمانياً.
- تحقيق الربحية وتحقيق العائد المناسب.
- المواءمة بين آجال الاستحقاق للعوائد والتمويلات.
- تحقيق الاستمرارية من خلال تقييم المخاطر والتحوط منها.

• المخاطر الائتمانية المتعلقة بالتعهدات:

يقوم البنك بتقديم تعهدات لتلبية احتياجات العملاء، تلزم هذه التسهيلات البنك بأداء دفعات بالنيابة عن عملائه، وذلك حسب الضوابط الشرعية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك. ويتم تحصيل هذه الدفعات وفقاً لشروط الاعتماد أو الكفالة. تتسم هذه التسهيلات بنفس المخاطر الائتمانية لزمم الأنشطة التمويلية وتتم الوقاية من هذه المخاطر باتباع نفس سياسات البنك وإجراءاته الرقابية من حيث حصر هذه التعهدات مع أطراف مختارة والتقييم المتواصل لملاءمة هذه التسهيلات وترتيبات ضمان إضافية مع الأطراف في الظروف التي تقتضي ذلك.

• التركيز في الحد الأقصى للمخاطر الائتمانية

تم إدارة مخاطر التركيزات الائتمانية على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة أو بنك مراسل) وعلى مستوى كل مجموعة مترابطة وذلك حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395/ من / ب 4 تاريخ 29 أيار 2008، حيث يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية 25% من صافي الأموال الخاصة على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة)، كما يتم تحديد حجم التعرض الائتماني لكل قطاع اقتصادي أو منطقة جغرافية

35 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

1) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر:

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول:

البيان	31 آذار 2018	الأفراد	التمويلات العقارية	الشركات			المصارف والمؤسسات المصرفية الأخرى	المجموع
				الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام		
ديون متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	-	ليرة سورية	-
عادية (مقبولة المخاطر)	240,221,098	1,571,772,284	33,142,366,808	1,421,003,635	-	-	ليرة سورية	36,375,363,825
تتطلب اهتماماً خاصاً	-	8,023,978	1,577,839,525	216,252,415	-	-	ليرة سورية	1,802,115,918
غير منتجة:	252,913,539	27,972,393	1,348,011,809	272,497,801	-	-	ليرة سورية	1,901,395,542
دون المستوى	-	-	210,978,494	37,922,802	-	-	ليرة سورية	248,901,296
مشكوك في تحصيلها	-	4,219,658	17,092,321	11,490	-	-	ليرة سورية	21,323,469
رديئة	252,913,539	23,752,735	1,119,940,994	234,563,509	-	-	ليرة سورية	1,631,170,777
المجموع	493,134,637	1,607,768,655	36,068,218,142	1,909,753,851	-	-	ليرة سورية	40,078,875,285
يطرح: الإيرادات المحفوظة	(36,382,526)	(5,292,968)	(38,005,684)	(6,749,645)	-	-	ليرة سورية	(86,430,823)
يطرح: مخصص التدني	(238,979,837)	(81,033,968)	(2,471,232,219)	(262,913,504)	-	-	ليرة سورية	(3,054,159,528)
الصافي	217,772,274	1,521,441,719	33,558,980,239	1,640,090,702	-	-	ليرة سورية	36,938,284,934

35 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

1) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر (تتمة):

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول:

البيان	31 كانون الأول 2017	الأفراد	التمويلات العقارية	الشركات			المصارف والمؤسسات المصرفية الأخرى	المجموع
				الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام		
ديون متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	-	ليرة سورية	-
عادية (مقبولة المخاطر)	83,827,754	1,741,881,201	31,301,556,424	1,234,571,283	-	-	ليرة سورية	34,361,836,662
تتطلب اهتماماً خاصاً	-	56,059,187	1,761,087,793	363,919,320	-	-	ليرة سورية	2,181,066,300
غير منتجة:	247,451,280	35,883,820	1,309,220,091	243,061,505	-	-	ليرة سورية	1,835,616,696
دون المستوى	-	-	167,780,156	4,562,856	-	-	ليرة سورية	172,343,012
مشكوك في تحصيلها	-	4,777,982	19,125,045	1,439,483	-	-	ليرة سورية	25,342,510
رديئة	247,451,280	31,105,838	1,122,314,890	237,059,166	-	-	ليرة سورية	1,637,931,174
المجموع	331,279,034	1,833,824,208	34,371,864,308	1,841,552,108	-	-	ليرة سورية	38,378,519,658
يطرح: الإيرادات المحفوظة	(36,900,404)	(8,131,001)	(37,667,875)	(6,692,631)	-	-	ليرة سورية	(89,391,911)
يطرح: مخصص التدني	(225,132,444)	(94,200,477)	(2,446,998,920)	(137,827,687)	-	-	ليرة سورية	(2,904,159,528)
الصافي	69,246,186	1,731,492,731	31,887,197,512	1,697,031,790	-	-	ليرة سورية	35,384,968,219

مصرف الشام ش.م.م.س.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية
كما في 31 آذار 2018

35 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

(2) التركيز حسب القطاع الاقتصادي :

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

القطاع الاقتصادي	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أفراد	حكومة وقطاع عام	أخرى	إجمالي
البند									
أرصدة لدى مصارف مركزية	27,827,364,751	-	-	-	-	-	-	-	27,827,364,751
- إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	41,519,074,675	-	-	-	-	-	-	-	41,519,074,675
- حسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	6,615,000,000	-	-	-	-	-	-	-	6,615,000,000
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	-	4,191,873,741	29,528,920,632	187,054,179	64,696,059	1,736,414,898	-	1,229,325,425	36,938,284,934
الإجمالي 2018/3/31	75,961,439,426	4,191,873,741	29,528,920,632	187,054,179	64,696,059	1,736,414,898	-	1,229,325,425	112,899,724,360
الإجمالي / 2017/12/31	87,140,645,483	4,089,661,197	28,085,046,996	305,084,189	22,745,354	1,798,990,987	-	1,083,439,497	122,525,613,703

35 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

الديون المجدولة :

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كذمم بيوع مؤجلة وأرصدة تمويلات غير منتجة وأُخرجت من إطار ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، ولا يوجد ديون معاد جدولتها في نهاية الفترة الحالية (مقابل : 110,279,246 ل.س منها 102,526,570 ل.س معادل جدولتها بموجب قلب الدين كما في نهاية السنة السابقة).

الديون المعاد هيكلتها :

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التمويل أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح... الخ، وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، وتبلغ في نهاية الفترة الحالية : 95,871,178 ل.س (مقابل 98,248,519 ليرة سورية ، كما في نهاية السنة السابقة).

الضمانات المحفوظ بها والتحسينات الائتمانية:

يعتمد المصرف على عدة أساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان، منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفق معايير وأسس معتمدة مصنفة حسب العمليات الائتمانية مع المؤسسات التجارية وحسب العمليات الائتمانية مع الأفراد، إذ يتم قبول رهونات العقارية للمباني السكنية والعقارات والأوراق المالية والسيارات والضمانات النقدية.

و تقوم سياسة البنك على التأكد والتحقق من صحة الضمانات المقدمة وموائمتها ومطابقتها ومتابعة تجديدها حسب الحاجة ويتم تقييمها وفق قرارات وتعليمات مصرف سورية المركزي المتعلقة بهذا الشأن.

من الممكن أن تتعرض الضمانات العقارية لخطر مباشر يؤثر على القيمة السوقية لها أو يعيق موضوع التنفيذ القانوني عند البيع في المزاد العلني نتيجة الظروف التي يمكن أن تتعرض لها المنطقة الجغرافية التي وجدت فيها هذه العقارات، ولتدارك هذا الخطر يتم مراقبة القيمة السوقية للضمانات ويتم مراجعة القيمة السوقية لها عند تجديد التسهيلات وكلما دعت الحاجة لذلك ويتم إجراء التخمين العقاري إن أمكن ويتم التحفظ على نسبة من القيمة السوقية تتناسب وواقع المنطقة التي يوجد بها العقار، ويتم دراسة مدى كفاية المخصصات التي يتم تشكيلها لمواجهة صافي مديونية الزبائن وفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي وقرارات مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 ورقم 902 لعام 2012.

2 مخاطر السوق:

هو الخطر الذي يتعرض له البنك نتيجة للتغيرات المعاكسة في قيمة أدواته المالية بسبب التغيرات في المعدلات أو الأسعار بالسوق وتشمل ما يلي:

- التغير في معدلات أسعار الفائدة كمؤشر ومعدلات الربح.
- التغير في معدلات أسعار الصرف الأجنبي.
- التغير في أسعار الأوراق المالية.
- التغير في أسعار السلع.

سياسة إدارة مخاطر السوق:

- التعرف على المخاطر السوقية التي يواجهها البنك في عمله المصرفي وتقدير الخسائر الممكن حدوثها نتيجة هذه المخاطر وتحديد المخففات.
- إعداد الدراسات التحليلية لمخاطر السوق ودراسة اتجاهات عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المتوقعة والاستثمار في ضوء هذه الدراسات.
- وضع حدود للاستثمار على مستوى البلاد - العملة - السوق - الأداء والطرف المقابل.
- وضع آليات للحد من مخاطر السلع والمخزون من خلال اعتماد الشراء مع حق الرجوع ووعد الشراء الملزم.
- تشكيل مخصصات مناسبة لتخفيض مخاطر تغير العوائد.
- تحقيق التنوع في محفظة البنك بحيث تحقق التنوع الجغرافي وتنوع العملات وإدارة مراكز العملات التشغيلية وإدارة هذه المخاطر بما يتناسب مع قرارات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي من حيث الحدود المسموح بها.
- تحقيق النماذج بين السياسة المتحفظة والمعتدلة.

أ- مخاطر معدل العائد :

تختلف مخاطر معدل العائد عن مخاطر سعر الفائدة من حيث أن المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تهتم بنتائج انشطتها الاستثمارية والتمويلية في نهاية فترة حيازة الاستثمار والبضائع وبالتالي تعتبر المخاطر المصاحبة لهامش الربح منخفضة لأن البنك يقبل الودائع المستحقة للأرباح على أساس المضاربة دون أن يتعهد مسبقاً بأية أرباح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق إذ أنه وبموجب عقد المضاربة يتحمل المودع خسارة أمواله في حين يخسر البنك بصفته المضارب جهده، أما في حال الخسارة لأسباب التعدي والتقصير يتحمل البنك لكامل الخسارة يقوم البنك بقياس مخاطر السوق بطريقة القياس المعيارية القائمة على قياس مخاطر أسعار العوائد للأوراق المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة عن طريق تثقيفها ومن ثم قياس مخاطر العوائد على الأوراق المالية والصكوك ذات المعدل المعلوم بهدف تحديد مخاطر السوق العامة المرتبطة بسعر العائد ومن ثم تخصيص جزء من رأس المال بهدف تغطية مخاطر تغير أسعار العوائد والبنك لم يقدّم بشراء أي أدوات مالية بغرض المتاجرة ولم يشكل أي محفظة أوراق مالية. يتعرض البنك لمخاطر أسعار الصرف ومخاطر الدول والبنوك الخارجية ويلجأ البنك لتخفيف هذه المخاطر إلى وضع سقف وحدود للتعاملات بالعملة الأجنبية ومراكز القطع وسقف للدول والبنوك المختلفة بشكل يحقق التنوع الجيد مما يسهم بعدم تركيز المخاطر، كما يتعرض البنك إلى مخاطر انخفاض الودائع ومخاطر تغيرات العائد الموزع لذا يقوم البنك بأخذ هامش أمان عند تسعير المراجعات بحيث يتجاوز معدل العائد السائد في السوق لتغطية هذه المخاطر. يتعرض البنك لمخاطر معدل العائد نتيجة لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الأجل الزمنية المتعددة، ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق تحديد نسب معدلات الأرباح المستقبلية وفق توقعات ظروف السوق وتطوير أدوات جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وذلك من خلال استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك، هذا ويتم تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي بخصوص إدارة الفجوات ضمن الفترات الزمنية المحددة في هذه القرارات، وفي هذا الصدد وللتخفيف من المخاطر تتم موازنة آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات ودراسة الفجوات ودراسة اتجاهات عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المستقبلية والاستثمار في ضوء هذه الدراسات التي تجري عمليات تحليل حساسية لأرباح البنك ومعدل العوائد والأرباح.

ب- المخاطر التجارية المنقولة

هي المخاطر الناجمة عن الموجودات التي يديرها البنك نيابة عن أصحاب الاستثمار والتي يتم تحميلها فعلياً على رأس مال البنك لأنها تتبع إجراء التنازل عن جزء من نصيبها أو كل نصيبها في أرباح المضارب من هذه الأموال لأصحاب حسابات الاستثمار حينما توجد ضرورة لذلك نتيجة لضغوط تجارية بهدف زيادة العائد الذي كان سيدفع في المقابل لأصحاب هذه الحسابات ويسري هذا بشكل خاص على حسابات الاستثمار المطلقة المشاركة في الأرباح وهذا يعني أن معدل العائد المدفوع لأصحاب حسابات الاستثمار يعدل على حساب نصيب مساهمي البنك في الأرباح، وينشأ ذلك إما نتيجة لمخاطر معدل العائد عندما تستثمر أموال حسابات الاستثمار في موجودات مثل المراجحة بفترة استحقاق طويلة نسبياً وبمعدل عائد لا يلبى التوقعات الحالية في السوق أو نتيجة لمخاطر سوق أخرى، وبهذا الصدد يقوم البنك بالتحكم بنسبة المضارب وإدارة مخاطر السيولة مع الاحتفاظ بمعدل كفاية رأس مال يكفي لمواجهة المخاطر التجارية المنقولة.

ج- المخاطر الخاصة بالعقود :

هي المخاطر التي تحول إلى المساهمين من أجل حماية أصحاب الحسابات الاستثمار من تحمل بعض أو كل المخاطر التي يكونون معرضين لها تعاقدياً في عقود التمويل بالمضاربة. وفقاً لعقد المضاربة والذي يتم بموجبه المشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر، يتحمل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، من حيث المبدأ، المخاطر الناشئة عن الموجودات التي تم استثمار أموالهم فيها، ولكنهم يستفيدون من المخاطر التجارية المنقولة التي تتحملها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، وتتحقق هذه المشاركة في المخاطر من خلال إنشاء واستخدام الاحتياطات المختلفة مثل احتياطي معدل الأرباح، ودعم حصة المضارب من الأرباح لأجل تعديل العوائد القابلة للدفع إلى أصحاب حسابات الاستثمار من تعرضهم لمخاطر تقلب العوائد الإجمالية الناتجة عن المخاطر المصرفية، وبالتالي تمكين سداد العوائد التنافسية في السوق يقوم البنك بالإفصاح عن سياسة الحصص النسبية لمختلف عقود التمويل وتخصيص رأس مال لمختلف أنواع عقود التمويل الإسلامي وذلك من خلال معيار الإفصاح لتعزيز الشفافية وانضباط السوق الخاص بالمؤسسات المالية الإسلامية .

د- مخاطر العملات الأجنبية :

هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية حيث تعتبر الليرة السورية عملة الأساس للبنك وتتم مراقبة العملات الأجنبية بشكل يومي من خلال الوقوف على نسبة مركز القطع التشغيلي الصافي الذي يجب أن لا يتجاوز +/5% من قيمة الأموال الخاصة بالصافية للمصرف، وتتم أيضاً مراقبة مركز القطع الإجمالي الذي يجب أن لا يتجاوز ما نسبته 60% من قيمة الأموال الخاصة بالصافية هذا وتعتمد السياسة العامة للبنك في إدارة العملات الأجنبية على أساس تصفية المراكز أولاً بأول وتغطية المراكز المطلوبة حسب احتياجات العملاء من الاعتمادات المستندية والحوالات وبوالص التحصيل. لا يتعامل البنك مع المشتقات المالية كعقود الصرف الأجلة أو عقود مقايضة العملة الأجنبية ولا يقوم بأي عمليات تغطية تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. يقوم البنك بالاحتفاظ بفجوة موجبة لكافة العملات الأجنبية بحيث أن الموجودات بكل عملة أجنبية أكبر من التزامات البنك بهذه العملة.

هـ- مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم إلا أن البنك لم يقد بالاستثمار في سوق الأدوات المالية عن طريق شراء أسهم بهدف المضاربة أو تحصيل عوائد، إذ لا توجد لدى المصرف سوى أسهم حقوق الملكية الخاصة به المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

و- مخاطر السلع :

تنشأ مخاطر السلع عن التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو الإجارة أو قيد الاستثمار أو قيد التصفية وترتبط بالتقلبات الحالية والمستقبلية حيث يتعرض البنك إلى خطر تقلب أسعار السلع المشتراة المدفوعة بالكامل بعد إبرام عقود السلم وخلال فترة الحيازة وإلى خطر تقلب في القيمة المتبقية للموجودات المؤجرة كما في نهاية مدة الإجارة إن كان يمارس هذين النوعين من التسهيلات الائتمانية، إلا أن المصرف قد حدد منتجات يمارس بها نشاطه التمويلي القائمة على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية عن طريق حصر المنتجات الائتمانية بمنتجات المرابحة حالياً الذي يجنب البنك الاحتفاظ بالسلعة لفترة طويلة إذ أن الفترة الفاصلة ما بين شراء البضائع وبيعها لا تتضمن المخاطر التي تتضمنها منتجات السلم والإجارة المنتهية بالتمليك وغيرها من المنتجات المصرفية الإسلامية، إذ يتحمل البنك مخاطر وجود عيوب مخفية في السلعة الممولة نتيجة قيامه بشراؤها من مورديها بشكل يهدف لبيعها لعميل البنك، وفيما يخص نكول عميل البنك عن شراء السلعة بعد قيام البنك بشراؤها يقوم البنك بالتحوط من هذا النوع من الخطر عن طريق تضمين عقد شراء البضاعة حق الرجوع على المورد خلال فترة زمنية محددة، ويقوم البنك بتنفيذ هذا الحق في حال نكول العميل عن شراء السلعة من البنك.

يقوم البنك باستخدام أساليب التوقعات المناسبة لتقييم القيمة المحتملة لهذه الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة على سعر السلع (مستوى التضخم-سعر الصرف-الظروف الاقتصادية -تكلفة الإنتاج-مدى توفر البديل -الاستقرار السياسي).

ز- مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار الصرف للعملات الأجنبية مع الاعتبار أن الليرة السورية عملة الأساس للبنك، وتتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية فيما بينها بناء على تحديد حد أقصى للخسارة اليومية في عمليات الفوركس.

وفيما يلي أثر سيناريو زيادة سعر صرف العملات الأجنبية 10%

31 آذار 2018		ليرة سورية	
العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
		قبل الضريبة	
دولار أمريكي (دائن)	31,867,316,493	3,186,731,649	2,805,851,343
يورو (دائن)	92,653,754	9,265,375	6,949,032
جنيه استرليني (مدين)	(4,605,385)	(460,539)	(345,404)
ين ياباني	-	-	-
عملات أخرى (مدين)	(15,295,496,188)	(1,529,549,619)	(1,147,162,214)

31 كانون الأول 2017		ليرة سورية	
العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
		الضريبة	
دولار أمريكي (دائن)	27,359,376,884	2,735,937,688	2,467,755,872
يورو (دائن)	16,772,237	1,677,224	1,257,918
جنيه استرليني (مدين)	(4,393,589)	(439,359)	(329,519)
ين ياباني	-	-	-
عملات أخرى (مدين)	(10,596,560,850)	(1,059,656,085)	(794,742,064)

35 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها وتمويله لزيادة الموجودات، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات وإدارة نسب السيولة ومراقبتها يومياً.

يقوم المصرف بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية ويحتفظ بنسبة كافية من السيولة وفق قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بالسيولة رقم 588 / م.ن / ب 4 لعام 2009 الذي أوجب أن يحتفظ المصرف في كل يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقل عن 30% على أن لا تقل نسبة السيولة بالليرات السورية عن 20%. بلغت نسبة السيولة بالليرات السورية 62.91% كما في 31 آذار 2018 بينما بلغت 66.39% كما في 31 كانون الأول 2017، يشار إلى أن أعلى نسبة للسيولة بكافة العملات حتى 31 آذار من عام 2018 كانت قد بلغت 65.98% بينما بلغت أدنى نسبة للسيولة خلال نفس الفترة 57.72%.

قامت إدارة المصرف بمجموعة كبيرة من الخطوات الهادفة لتخفيض مخاطر السيولة:

- من ناحية إدارة الأصول: إدارة مكونات المحفظة الائتمانية بالشكل الذي يتناسب مع واقع السيولة القائم لدى المصرف.
- من ناحية إدارة المطلوبات: إصدار منتج الوكالة ومنتج الودائع لشهر وحملة إعلانية لجذب الودائع.
- من ناحية إدارة سعر العائد: تخفيض نسبة المضارب بهدف زيادة الودائع.
- من ناحية إدارة طرفي الميزانية: تشجيع الودائع التبادلية مع البنوك وإعطاء تمويلات بغطاء نقدي كامل.
- من ناحية إدارة الالتزامات خارج الميزانية: إصدار اعتمادات بغطاء نقدي كامل.

كما يقوم البنك أيضاً ووفق القوانين المرعية في سورية وحسب قرار مجلس الوزراء رقم 5938 بتاريخ 2 أيار 2011 بالاحتفاظ لدى مصرف سورية المركزي باحتياطي نقدي إلزامي على ودائع الزبائن بمعدل 5%. هذا وتتم مراقبة استحقاقات الموجودات والمطلوبات بصورة مستمرة للتأكد من توفر السيولة الكافية.

اختبارات الجهد على نسبة السيولة بالليرات السورية:

يقوم المصرف بإجراء اختبارات جهد على نسب السيولة اليومية لتحديد حجم مخاطر السيولة وفق عدة سيناريوهات معتمدة من قبل الإدارة ويتم تحديد احتياجات السيولة المطلوبة بناء على هذه السيناريوهات للوصول إلى نسب السيولة المحددة من قبل الإدارة والمحافظة عليها لتبقى أعلى من المعدلات المسموح بها.

35 إدارة المخاطر (تتمة):

3. مخاطر السيولة (تتمة)

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ البيانات المالية:

المبلغ بالآلاف الليرات السورية	حتى 7 أيام	أكثر من 7 أيام إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	خمس سنوات فأكثر	المجموع
كما في 31 آذار 2018								
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	33,679,931	-	-	-	-	-	-	33,679,931
حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية	41,442,800	-	76,275	-	-	-	-	41,519,075
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	-	-	-	-	6,615,000	-	-	6,615,000
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	6,976,000	3,063,773	11,166,070	7,923,143	2,568,295	3,165,935	279,944	36,938,285
صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية	-	-	-	-	-	3,486,715	-	3,486,715
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	2,380,850	2,380,850
الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	1,733,531	1,733,531
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	6,685	6,685
موجودات ضريبة الدخل المؤجلة	-	-	-	-	1,361	-	-	1,361
موجودات أخرى	249,859	-	19,764	530,288	-	34,938	-	834,849
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	2,163,455	2,163,455
مجموع الموجودات	82,348,590	3,063,773	11,262,109	8,453,431	2,569,656	6,652,650	6,564,465	129,359,737
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	34,802,806	-	1,744,000	-	-	485,000	-	37,031,806
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	5,688,524	4,266,394	4,266,394	4,266,394	4,266,394	2,844,263	2,844,263	28,442,626
تأمينات نقدية	1,927,774	233,466	592,371	290,228	532,226	5,645,539	-	9,255,774
ذمم دائنة	753,971	-	-	-	-	-	-	753,971
مخصصات متنوعة	3,486	-	-	-	-	-	249,206	252,692
مخصص ضريبة الدخل	-	-	141,535	-	-	139,059	-	280,594
مطلوبات أخرى	2,503,818	1,015,352	14,183	-	-	4,616	-	3,537,969
مجموع المطلوبات	45,680,379	5,515,212	6,758,483	4,556,622	4,798,620	8,628,861	249,206	79,555,432
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	2,428,117	6,936,011	5,916,773	4,587,385	3,245,665	1,958,100	940,960	26,013,011
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	48,108,496	12,451,223	12,675,256	9,144,007	8,044,285	9,569,821	249,206	105,568,443
فجوة السيولة 31 آذار 2018	34,240,094	(9,387,450)	(1,413,147)	(690,576)	(5,474,629)	(2,917,171)	6,315,259	23,791,294

35 إدارة المخاطر (تتمة):

3. مخاطر السيولة (تتمة):

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ البيانات المالية:

المبلغ بآلاف الليرات السورية	حتى 7 أيام	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	خمس سنوات فأكثر	المجموع
كما في 31 كانون الأول 2017									
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	36,216,904	-	-	-	-	-	-	-	36,216,904
حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية	49,130,072	405,871	6,392,520	-	-	-	-	-	55,928,463
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	218,898	2,701,760	3,742,427	18,610,719	5,006,480	1,222,495	3,527,153	355,036	35,384,968
صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية	-	-	-	-	-	-	1,098,644	-	1,098,644
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	-	2,380,850	2,380,850
الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	-	1,693,854	1,693,854
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	4,017	4,017
موجودات ضريبة الدخل المؤجلة	-	-	-	1,361	-	-	-	-	1,361
موجودات أخرى	34,737	229,275	190,010	36,989	20,681	-	233,018	-	744,710
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	2,163,455	2,163,455
مجموع الموجودات	85,600,611	3,336,906	10,324,957	18,649,069	5,027,161	1,222,495	4,858,815	6,597,212	135,617,226
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	45,971,577	325,000	-	-	-	-	155,000	-	46,451,577
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	6,481,910	4,861,433	4,861,433	4,861,433	4,861,433	3,240,955	3,240,955	-	32,409,552
تأمينات نقدية	1,443,117	852,833	1,262,004	490,240	173,182	527,956	-	-	4,749,332
ذمم دائنة	137,394	-	-	-	-	-	-	-	137,394
مخصصات متنوعة	3,371	-	-	-	-	-	-	236,700	240,071
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	141,535	-	-	-	-	141,535
مطلوبات أخرى	1,761,896	1,104,988	8,144	-	-	-	68	-	2,875,096
مجموع المطلوبات	55,799,265	7,144,254	6,131,581	5,493,208	5,034,615	3,768,911	3,396,023	236,700	87,004,557
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	4,297,879	2,756,828	7,931,771	3,344,037	3,057,153	2,864,818	856,297	0	25,108,783
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	60,097,144	9,901,082	14,063,352	8,837,245	8,091,768	6,633,729	4,252,320	236,700	112,113,340
فجوة السيولة 2017/12/31	25,503,467	(6,564,176)	(3,738,395)	9,811,824	(3,064,607)	(5,411,234)	606,495	6,360,512	23,503,886

35 إدارة المخاطر (تتمة):

3. مخاطر السيولة (تتمة):

ثانياً : بنود خارج بيان المركز المالي

المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 لغاية 5 سنوات	لغاية سنة	كما في 31 آذار 2018
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
8,342,939,161	-	6,021,789,099	2,321,150,062	الاعتمادات والقبولات
13,119,665,546	-	-	13,119,665,546	السقوف غير المستغلة
3,583,418,923	-	2,593,300	3,580,825,623	الكفالات
25,046,023,630	-	6,024,382,399	19,021,641,231	المجموع

المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 لغاية 5 سنوات	لغاية سنة	كما في 31 كانون الأول 2017
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
5,278,411,627	-	-	5,278,411,627	الاعتمادات والقبولات
9,042,656,202	-	-	9,042,656,202	السقوف غير المستغلة
3,645,533,390	-	-	3,645,533,390	الكفالات
17,966,601,219	-	-	17,966,601,219	المجموع

36 التحليل القطاعي:

يمثل قطاع الأعمال القطاع الرئيسي بينما يمثل قطاع التوزيع الجغرافي القطاع الثانوي.

• قطاع الأعمال:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال أربعة قطاعات أعمال رئيسية هي:

- التجزئة: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد والأعمال الصغيرة ومنحهم التمويل الإسلامي وخدمات أخرى.
- الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات البنكية الإسلامية الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- القطاع العام: يشمل التسهيلات الائتمانية الخاصة بمؤسسات القطاع العام.
- أخرى: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

36 التحليل القطاعي (تتمة):

قطاع الأعمال (تتمة):

البيان	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	التجارة الخارجية	أخرى	31 آذار 2018	31 آذار 2017
إجمالي الإيرادات	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية		ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
	70,331,938	952,808,632	126,142,832	408,395,948	146,173,535	1,703,852,885	1,674,556,776
مخصص تدني للتمويلات الممنوحة	-	(150,000,000)	-	-	-	(150,000,000)	(150,000,000)
نتائج أعمال القطاع	70,331,938	802,808,632	126,142,832	408,395,948	146,173,535	1,553,852,885	1,524,556,776
مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	(1,158,805,895)	(1,158,805,895)	(618,891,394)
حصة المصرف من أرباح (خسائر) الشركات الزميلة	-	-	-	-	-	-	-
الربح قبل الضرائب	70,331,938	802,808,632	126,142,832	408,395,948	(1,012,632,360)	395,046,990	905,665,383
ضريبة الدخل	-	-	-	-	(139,059,130)	(139,059,130)	(266,732,701)
صافي ربح (خسائر) السنة	70,331,938	802,808,632	126,142,832	408,395,948	(1,151,691,490)	255,987,860	638,932,681
موجودات القطاع	1,739,213,993	35,199,070,942	81,611,196,817	253,597,288	-	118,803,079,040	127,720,878,754
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	10,556,657,979	10,556,657,979	7,896,347,743
مجموع الموجودات	1,739,213,993	35,199,070,942	81,611,196,817	253,597,288	10,556,657,979	129,359,737,019	135,617,226,497
مطلوبات القطاع	-	-	37,039,508,042	9,589,037,123	-	46,628,545,165	51,236,223,433
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	32,926,887,209	32,926,887,209	35,768,334,295
مجموع المطلوبات	-	-	37,039,508,042	9,589,037,123	32,926,887,209	79,555,432,374	87,004,557,728

36 التحليل القطاعي (تتمة):

• قطاع التوزيع الجغرافي:

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطاته في الشرق الأوسط، وآسيا وإفريقيا وأوروبا.

31 آذار 2018

الإيرادات	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة	1,023,880,293	75,928,343	1,099,808,636
حصة أصحاب الاستثمار المطلق	(292,187,981)	-	(292,187,981)
صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى	485,065,914	-	485,065,914
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية	49,474,766	-	49,474,766
أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة	-	-	-
إيرادات أخرى	908,773	-	908,773
إجمالي الأرباح التشغيلية	1,267,141,765	75,928,343	1,343,070,108
مصاريف تشغيلية	(900,162,948)	-	(900,162,948)
مخصصات تشغيلية أخرى	(47,860,170)	-	(47,860,170)
صافي الأرباح قبل الضريبة	319,118,647	75,928,343	395,046,990
مصروف ضريبة الدخل	(139,059,130)	-	(139,059,130)
صافي أرباح السنة	180,059,517	75,928,343	255,987,860
الموجودات 2018/03/31	90,096,197,110	39,263,539,908	129,359,737,018

31 آذار 2017

الإيرادات	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة	893,592,154	365,442,036	1,259,034,190
حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	(150,276,392)	-	(150,276,392)
صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى	295,346,646	-	295,346,646
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية	98,924,000	-	98,924,000
أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة	-	-	-
إيرادات أخرى	1,075,589	-	1,075,589
إجمالي الأرباح التشغيلية	1,138,661,996	365,442,036	1,504,104,032
مصاريف تشغيلية	(413,206,118)	-	(413,206,118)
مخصصات تشغيلية أخرى	(185,232,533)	-	(185,232,533)
صافي الأرباح قبل الضريبة	540,223,346	365,442,036	905,665,382
مصروف ضريبة الدخل	(266,732,701)	-	(266,732,701)
صافي أرباح السنة	273,490,645	365,442,036	638,932,681
الموجودات	87,730,192,043	47,887,034,454	135,617,226,497

37 كفاية رأس المال:

المبلغ الذي يعتبره المصرف كرأس مال ونسبة كفاية رأس المال تحتسب وفق الجدول التالي:

31 كانون الأول 2017 ليرة سورية	31 آذار 2018 ليرة سورية	
21,287,464,592	21,316,214,247	الأموال الخاصة الأساسية
5,000,000,000	5,000,000,000	رأس المال
14,708,920,881	14,708,920,881	أرباح مدورة غير محققة *
437,394,760	437,394,760	أرباح متراكمة محققة
313,909,216	313,909,216	احتياطي قانوني
313,909,216	313,909,216	احتياطي خاص
518,507,215	549,925,247	احتياطي معادل الأرباح
(4,016,696)	(6,685,073)	الموجودات غير الملموسة
(1,160,000)	(1,160,000)	عقارات آيلة للمصرف وفاء لديونه
33,051,351	33,051,351	الأموال الخاصة المساندة
33,051,351	33,051,351	احتياطي مخاطر التمويل
21,320,515,943	21,349,265,598	صافي حقوق الملكية حسب تعليمات مصرف سورية المركزي
78,019,060,318	73,481,256,680	الموجودات المثقلة
1,442,955,143	1,315,968,433	حسابات خارج الميزانية المثقلة
3,762,975,256	4,851,911,603	المخاطر التشغيلية
10,814,178,673	15,360,071,773	مركز القطع التشغيلي
94,039,169,390	95,009,208,489	
22.67%	22.47%	نسبة كفاية رأس المال (%)
22.64%	22.44%	نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)
99.84%	99.85%	نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي حقوق المساهمين (%)

حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 الصادر في 24 كانون الثاني 2007 يجب أن لا تتدنى نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية عن نسبة 8%.

* صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1088/م.ن/ب 4 تاريخ 2014/2/26 والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م.ن/ب 1 تاريخ 2008-2-4 بحيث يتم إدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الاموال الخاصة الاساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253/م.ن/ب 4 عام 2007

38 ارتباطات والتزامات محتملة (خارج الميزانية):

أ- ارتباطات والتزامات انتمائية خارج بيان المركز المالي الموحد:		
31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
5,278,411,627	8,342,939,161	اعتمادات مستندية
3,645,533,390	3,583,418,923	كفالات:
22,000,000	54,098,405	لقاء دفع
3,315,290,022	3,268,592,018	لقاء حسن تنفيذ
308,243,368	260,728,500	لقاء اشتراك في مناقصات
9,042,656,202	13,119,665,546	سقوف تسهيلات انتمائية غير مستغلة
17,966,601,219	25,046,023,630	المجموع

ب- التزامات تعاقدية وعقود إيجار تشغيلية خارج بيان المركز المالي الموحد :		
31 كانون الأول 2017	31 آذار 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	-	ارتباطات عقود مشاريع إنشائية:
-	-	تستحق خلال سنة
-	-	مجموع ارتباطات عقود المشاريع الإنشائية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد
12,434,486	38,798,938	ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية:
115,938,699	91,657,809	تستحق خلال سنة
128,373,185	130,456,747	تستحق خلال أكثر من سنة
		مجموع ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد

39 القضايا المقامة من المصرف:

- الدعوى المرفوعة من بنك الشام على شركة دار الاستثمار:
- بتاريخ 12/أيار/2014 قام بنك الكويت المركزي بتقديم طلب باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن قيد برقم 2014/8، وبتاريخ 24/تموز/2014 صدر قرار عن دائرة إعادة الهيكلة باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن وإلغاء وقف كافة الإجراءات القضائية والتنفيذية.
 - طعن شركة دار الاستثمار بهذا القرار أمام محكمة التمييز برقم 1622 لسنة 2014 تجاري/1 والتي بدورها ردت الطعن موضوعاً بتاريخ 17/حزيران/2015.
 - وقد لجأت شركة دار الاستثمار مرة أخرى إلى دائرة إعادة الهيكلة طلباً لوقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحقها، فأجابت الدائرة المذكورة طلبها بتاريخ 5/أب/2015 وقررت وقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحق شركة دار الاستثمار من جديد.

- تقدم بنك الشام بتظلم من ذلك القرار أمام محكمة الاستئناف / إعادة هـ 1، والتظلم مؤجل لتاريخ 11/شباط/2016 مد أجل (للحكم)، ونتيجة لما سبق، صدر بتاريخ 2016/2/11 قرار محكمة الاستئناف برفض طلب إعادة الهيكلة واعتبارها كأن لم تكن، مما يفسح المجال من جديد لملاحقة الشركة قضائياً والتنفيذ على اموالها.
- يوجد احتمالية كبيرة بأن يصدر الحكم لصالحنا نظراً للمخالفة القانونية الجسيمة التي اتسم بها قرار إعادة الهيكلة المتظلم منه، وفي حال صدر الحكم لصالح البنك فسيتم متابعة الإجراءات القضائية بحق شركة دار الاستثمار للمطالبة بالمديونية، ويتم حالياً دراسة سبل إعادة مباشرة الاجراءات القضائية لتحصيل حقوق المصرف.
- تم المباشرة بالإجراءات التنفيذية و تم استلام اقرار دين جديد مذيل بالصيغة التنفيذية و قام المحامي بتقديم ملف تنفيذي جديد و تم تبليغ دار الاستثمار و نحن الآن بانتظار اجراءات التنفيذ من بقية الدائنين.

الدعاوى الأخرى:

- تم تحريك دعوى مطالبة بالتعويض عن حادث سرقة فرع بنك الشام بمدينة حمص امام محكمة البداية المدنية 19 بدمشق برقم اساس 12419 لعام 2014 و تم سماع الشهود بجلسة 2017/5/30 وصدر قرار إعدادي من القاضي بتكليفنا بإثبات الأضرار اللاحقة من جراء السرقة وأنها مشمولة بعقد التأمين وفي جلسة 2018/2/19 تم طلب مهلة من قبلنا لاستكمال الوثائق المطلوبة من قبل المحكمة فتأجلت لموعد 2018/3/12 و في موعد الجلسة تم ابراز الوثائق المطلوبة و تم تحديد يوم 2018/5/14 موعداً لجلسة جواب الخصم (التأمين) بعد أن استمهل للمرة الثانية .

40 الأحداث الهامة و اللاحقة :

الاحداث الهامة :

- قامت إدارة الخزينة الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات على البنك في عام 2017 والتي تتمثل بتجميد أصول بنك الشام في الولايات المتحدة الأمريكية ومنع الأفراد والشركات الأمريكيين من التعامل مع البنك ، وفي هذا السياق نؤكد عدم وجود أي أصول أو أرصدة أو مبالغ للبنك في الولايات المتحدة الأمريكية .
- و إن أثر هذه العقوبات على البنك هو تجميد أصول البنك لدى المؤسسة الأم .
- و نؤكد أن جميع تعاملات البنك لا تشوبها شائبة سواء من الناحية القانونية أو من الناحية الشرعية ولدينا كافة الوثائق والمستندات التي تثبت صحة ذلك ، و قد قامت إدارة البنك باتخاذ الاجراءات و الخطوات المناسبة لتفادي اثر العقوبات و نؤكد على استمرارية العمل بكافة المجالات والأنشطة والخدمات المصرفية المعمول بها والتي يقدمها الى عملائه
- ونؤكد أن جميع المواد المستوردة والمتعامل بها في البنك هي بضائع ومواد مسموح باستيرادها الى سورية ، ولم تصدر أي قرارات بمنع توريدها لسورية من أي جهة كانت.
- و من جانبها قامت ادارة البنك مباشرة باتخاذ كافة التدابير والإجراءات القانونية من أجل شطب اسم بنك الشام من لائحة العقوبات من خلال توكيل شركة محاماة أمريكية متخصصة في هذا المجال والعمل على رفع العقوبات حسب الإجراءات والأنظمة المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية.

الاحداث اللاحقة

- بتاريخ 13-5-2018 تم اجتماع الهيئة العامة للمساهمين و تم إقرار زيادة رأس المال عن طريق رسملة جزء من الأرباح المدورة بقيمة إجمالية 250,000,000 ل س عن طريق توزيع أسهم مجانية ، و بانتظار موافقة الجهات الاشرافية و الوصائية .